اللجنة النسائية للاجئين
البحث. إعادة التفكير. الحل.

TILBURG UNIVERSITY

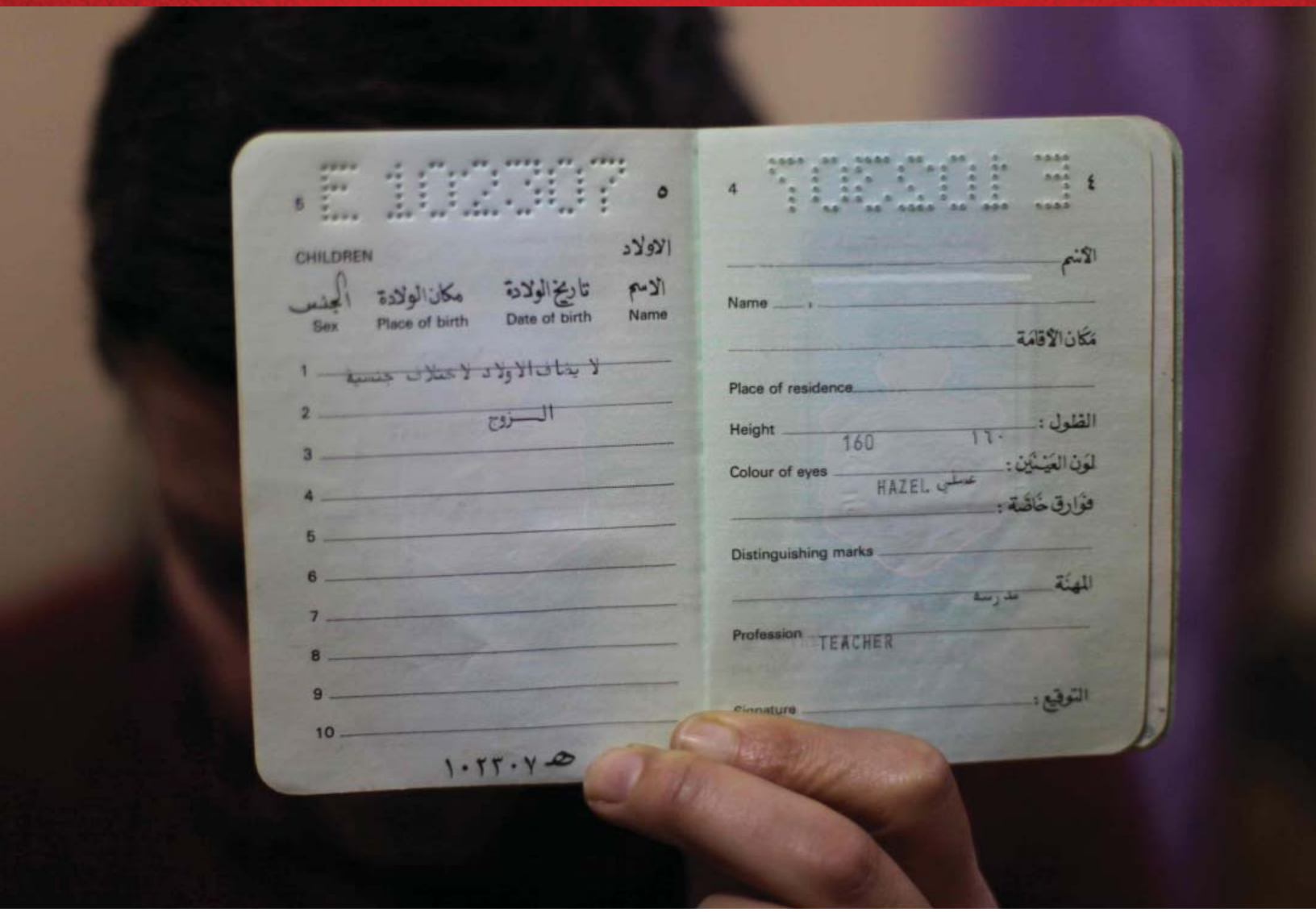

وطننا الأم، بلادنا

التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يونيو/حزيران ٢٠١٣

WOMEN'S
REFUGEE
COMMISSION

البحث. إعادة التفكير. الحل.

تحدد اللجنة النسائية للاجئين الاحتياجات وتبحث عن الحلول وتدعو لتغيير عالمي لتحسين حياة النساء والأطفال والشباب المشردين بسبب الصراع والأزمات. وتعد اللجنة النسائية للاجئين من الناحية القانونية جزءًا من لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، وهي مؤسسة غير هادفة للربح ٥٠١(ج)(٣)، ولكنها لا تتلقى دعمًا ماليًا مباشرًا من لجنة الإنقاذ الدولية.

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير برنامج انعدام الجنسية، في جامعة تيلبورغ، على أساس بحوث ميدانية تم إجراؤها في مصر والأردن والكويت والمغرب من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار ٢٠١٣. وقد نفذت العمل الميداني والكتابة المبدئية للشهادات السيدة زهراء البرازي، أخصائية انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم تقديم الإشراف العام على البحوث والإدخالات التقنية من قبل الدكتورة لورا فان واس، الباحثة الأولى ومديرة برنامج انعدام الجنسية. وتم التكليف بإجراء البحوث وتمويلها بواسطة اللجنة النسائية للاجئين. وقد حرر هذا التقرير ديل بوشر وراشيل ريلي وتم تحريره وتصميمه بواسطة ديانا كويك، من اللجنة النسائية للاجئين.

نود أن نشكر جميع الأسر والأفراد الذين وافقوا على المشاركة في هذا المشروع، وتقديم وقتهم وقصصهم لتعزيز فهمنا للقضية.

الصور الفوتوغرافية © حنا بوتفيلد

صورة الغلاف: هذه صورة دفتر عائلة أردنية. ومكتوب فيه
"لا يضاف الأولاد لاختلاف جنسية الأب."

© ٢٠١٣ اللجنة النسائية للاجئين

ISBN: 1-58030-112-6

اللجنة النسائية للاجئين
122 East 42nd Street
New York, NY 10168-1289
212.551.3115
info@wrcommission.org

womensrefugeecommission.org

المحتويات

المختصرات والاختصارات ..... أ
ملخص تنفيذي ١
نطاق التقرير ٣
المنهجية ٤
فهم العلاقة بين التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية ٤
نبذة عن البلدان ٦
الأردن ٦
الكويت ٧
مصر ٨
المغرب ٩
الجنسية ونوع الجنس ووحدة الأسرة ١٠
تأسيس أسرة ١١
الوثائق ١٢
عدم القدرة على تأمين الوسائل المالية لتأسيس أسرة ١٣
الرفض من الخاطبين بسبب وضعهم ١٤
عدم إنجاب أطفال ١٥
مشاكل لم الشمل ١٦
مشاكل الإقامة ١٦
إعادة الدخول إلى البلاد ١٧
الترحيل ١٧
الممتلكات والميراث ١٨
حقوق الملكية ١٩
صعوبات الميراث ٢٠
الآثار النفسية ٢٠
الشعور بالذنب ٢١
الاكتئاب ٢١
الطلاق ٢٢
توصيات ٢٣
ملاحظات ٢٨

المختصرات والاختصارات

CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CESCR	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
CRC	لجنة حقوق الطفل
GCC	مجلس التعاون الخليجي
HRC	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
NGO	منظمة غير حكومية
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UPR	الاستعراض الدوري الشامل

ملخص تنفيذي

يؤثر انعدام الجنسية—وهو ألا يتمتع أحد الأفراد بسند قانوني لجنسية أي دولة—على ما يقدر بنحو ١٢ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأحد أسباب هذه المشكلة التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، والتي لا تزال موجودة في ٢٩ بلدًا، يوجد ١٤ منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويحدث أحد الأشكال الرئيسية والأكثر إثارة للقلق لهذا التمييز بين الجنسين عندما لا تتمكن النساء من نقل جنسيتهن إلى أطفالهن بالمساواة مع الرجال.

لكي نتمكن من فهم تأثير قوانين الجنسية التمييزية على النساء وأطفالهن وأزواجهن، نفذت اللجنة النسائية للاجئين وبرنامج انعدام الجنسية في جامعة تيلبورغ، مشروعًا لمدة عام أجرى أبحاثًا في بلدين في الشرق الأوسط لا يزال لديهما قوانين جنسية تمييزية—الأردن والكويت—وبلدين في شمال إفريقيا—مصر والمغرب—قاما بتغيير قوانين الجنسية الخاصة بهما للسماح للنساء والرجال بنقل جنسيتهم إلى أطفالهم. واشتمل البحث على مراجعة لتشريعات الجنسية في البلدان الأربعة وتقييمات ميدانية في كل بلد لإجراء مقابلات مع النساء المتضررات والرجال وأبنائهم. ويبرز التقرير تجاربهم وأصواتهم.

يحدث التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية عندما لا تستطيع المرأة اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها لأبنائها و/أو زوجها غير المواطن بالمساواة مع الرجال. ومن الممكن أن يؤدي التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية إلى انعدام الجنسية حينما يولد الأطفال لأم مواطنة، ويقيمون في وطن الأم، ولا يستطيعون الحصول على أي جنسية أخرى لأسباب عديدة من بينها ما يلي:

- وفاة الأب قبل ولادة الطفل
- عدم معرفة الأب
- الأب عديم الجنسية ولا توجد لديه هو نفسه جنسية
- عدم قدرة الأب على منح جنسيته
- عدم رغبة الأب أو عدم قدرته على اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على الجنسية لطفله

يستند التقرير بشكل كبير على الشهادات التي تم جمعها أثناء البحث الميداني، وهو ما يبين التأثير البشري للتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية. وتوضح النتائج أن البقاء دون جنسية يسفر عن عواقب إنسانية وخيمة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. ويوثق التقرير الحواجز والعقبات العديدة التي يواجهها عديمو الجنسية – من مشاكل امتلاك وتأجير العقارات إلى مشاكل تأمين فرص العمل الرسمية، وتقديم طلبات للحصول على وثائق الهوية، والوصول إلى الخدمات مثل الرعاية الصحية العامة والتعليم.

من المفارقات، أنه على الرغم من أن المقصود في الأصل هو الحفاظ على وحدة الأسرة من خلال ضمان تمتع جميع أفراد الأسرة بنفس الجنسية، إلا أن التمييز بين الجنسين يشكل فعلاً تهديدًا خطيرًا لوحدة الأسرة. ووجد البحث، على وجه الخصوص، أن أثر انعدام الجنسية يضع ضغوطا هائلة على بنية الأسرة. ويتم مواجهة صعوبات من البداية. حيث توجد عقبات أمام تأسيس أسرة—يصبح الزواج وإنجاب الأطفال تحديًا شديدًا، وفق شهادة أحد الأشخاص: "لا أستطيع الزواج، لأن المحكمة سترفض السماح لي بالتوقيع على عقد زواج. لأنني لا وجود لي." كما يصبح التمتع بالحياة الأسرية والتنمية الصحية للأسرة عرضة للخطر كذلك—حيث تتواصل التهديدات بالترحيل والاحتجاز. وقد تتعرض الأسر للضغط من أجل الطلاق، ويشمل ذلك أمل ضمان مستقبل أفضل للأطفال باستخدام الأحكام القانونية التي تسمح لهم بالتقدم بطلب للحصول على جنسية الأم إذا كان طلاق الوالدين بائنًا. وتظهر هذه الضغوط والعديد غيرها على الأواصر النفسية والمادية والقانونية للأسرة في شكل عواقب التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية.

على الرغم من ذلك، أدت التغييرات التي أجريت في تشريعات الجنسية في المغرب ومصر إلى قدرة المرأة على نقل جنسيتها إلى أطفالها، وبالتالي منحهم الحقوق التي كانوا يحرمون منها في السابق. وقبل عام ٢٠٠٧، كان الرجال فقط يتمتعون بالقدرة على نقل جنسيتهم إلى أبنائهم في المغرب، بغض النظر عن مكان ولادتهم، وكان ذلك يعرض الأبناء من الأمهات المغربيات والآباء غير المغاربة لمخاطر انعدام الجنسية المتزايدة. وينص القانون الذي تم إصلاحه الآن على، "يعتبر مغربيًا الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية". وقد حل الإصلاح العديد من المشاكل السابقة فيما يتعلق بالإقامة والحصول على الرعاية

الصحية العامة. وأدت إصلاحات مماثلة في مصر في عام ٢٠٠٤ إلى فوائد كبيرة للأسر المتضررة في السابق. وكان من بين الآثار الإيجابية قدرة الأسر على البقاء في مصر دون خوف من الترحيل، فضلاً عن تحسين فرص الحصول على التعليم والعمل. وتبين الإصلاحات في البلدين التغيير الإيجابي في حياة الأفراد والأسر عندما تتم إزالة التمييز بين الجنسين من تشريعات الجنسية. ومن الممكن أن تؤدي إضافة ثلاث كلمات قصيرة، " وأمه" لقانون الجنسية في أي بلد، أي "والد الطفل، **وأمه**، يستطيعان نقل جنسيتهما إلى أبنائهما"، إلى إحداث فرق كبير في حياة المتضررين. وأكد البحث أيضًا أهمية النشر الكافي والإعلام والتنفيذ المناسب للإصلاحات القانونية. وأبرز المقابلات التي أجريت في البلدان التي قامت بإصلاح قوانينها أن مشاكل الحصول على الجنسية قد تدوم في حالة إيلاء اهتمام غير كاف لمسائل التنفيذ والنشر.

التوصيات الرئيسية

الحكومات التي لم تقم بإصلاح قوانين الجنسية الخاصة بها: ضمان توافق تشريعاتها وفقًا لالتزاماتها الوطنية والدولية، وأن يتم تنفيذها في الواقع دون تمييز. وينبغي أن تتخذ هذه الحكومات خطوات فورية لمعالجة الحالات التي يتسبب فيها التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية في خلق أو إدامة انعدام الجنسية من خلال تعديل قوانين الجنسية لمنح المرأة حقوقًا متساوية مع الرجال في نقل جنسيتها لأولادها من الزوج غير المواطن بأثر رجعي.

الحكومات التي قامت بإصلاح قوانين الجنسية الخاصة بها: ضمان تنفيذ القوانين التي تم إصلاحها عمليًا دون تمييز؛ وضمان النشر الواسع والإعلام بشأن القوانين التي تم إصلاحها وتوفير المعلومات والتدريب للجهات المعنية بشأن تنفيذ القوانين. وينبغي أن تشجع هذه الحكومات أيضًا البلدان المجاورة لإصلاح قوانين الجنسية لديها من خلال توفير المعلومات والنصائح والأمثلة الإيجابية لآثار إصلاح الجنسية للبلدان الأخرى في المنطقة التي لم تعدل قوانينها.

المجتمع المدني: الدعوة إلى إصلاح الجنسية، ليس فقط باعتبارها مسألة تتعلق بحقوق المرأة، ولكن أيضًا باعتبارها قضية تؤثر على حقوق الأطفال والحق في الحفاظ على وحدة الأسرة. مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان، مثل عدم القدرة على الالتحاق بالمدارس العامة، من خلال القضاء والدعوة للسماح بمراجعة قضائية لقضايا الجنسية. مواصلة رفع الوعي العام بشأن القوانين التمييزية وتولي الإعلام والنشر وحملات زيادة الوعي والدعاية فيما يتعلق بالقوانين التي تم إصلاحها. مراقبة تنفيذ القوانين الجديدة وإبلاغ الحكومة المعنية وسلطات الأمم المتحدة بالمشكلات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: العمل مع الحكومات التي توجد لديها قوانين تمييزية لتقديم المشورة القانونية والفنية والتدريب على إصلاح قوانين الجنسية الخاصة بها، بما في ذلك تقديم أمثلة إيجابية من الدول الأخرى في المنطقة. وبالنسبة للبلدان التي قامت بإصلاح قوانينها، توفير المشورة الفنية والتدريب للموظفين الوطنيين والمحليين بشأن محتوى القوانين الجديدة وتنفيذها. تقديم المشورة القانونية والمعلومات للأفراد المتضررين من التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية، وللأفراد الذين يواجهون صعوبات في الحصول على حقوقهم بموجب القوانين التي تم إصلاحها.

كل وكالات الأمم المتحدة التي تتمتع بالولايات ذات الصلة: العمل معًا للتصدي للتمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان من خلال الآليات الدولية والوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان. دعم الأسر المتضررة من التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية للوصول إلى حقوقها في التعليم والعمل والرعاية الصحية ووثائق الهوية والسفر. تنفيذ حملات للإعلام والتوعية والدعاية حول القوانين الجديدة باستخدام أساليب نشر مبتكرة. مراقبة تنفيذ القوانين الجديدة من قبل السلطات الإدارية والمحاكم، وإبلاغ السلطات الحكومية ذات الصلة بأي مشاكل.

للحصول على قائمة كاملة بالتوصيات، انظر صفحة ٢٣.

"توسلت لزوجي ليطلقني. لقد كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لحل مشكلة أطفالنا.
وقال لي، "عزيزتي، بعد كل هذه السنوات تريدين أن ننفصل؟
لا أستطيع أن أفعل ذلك." وحتى ابني ظل يطلب مني الحصول على الطلاق."

نطاق التقرير

عند الجلوس في غرفة مع الآباء الذين أصبح أبناؤهم عديمي الجنسية بسبب قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين، فإن كل قصة مختلفة، ولكن هناك حزن متشابه يملأ الجو. وتكون الأم، المواطنة، دائمًا هي من تحاول أن تبقى إيجابية، وتحاول بث الأمل إلى زوجها وأولادها. وغالبًا ما يجلس الآباء صامتين، ويحدقون في المنزل يغيب عنهم الأمل. ولم يكن يسمح لهم بالدراسة ولا العمل. وليس بإمكانهم ضمان مستقبل أبنائهم أو زوجاتهم أو أنفسهم. وهم يعيشون في حالة مطولة من الفقر والاكتئاب، وهي حالة لا يستطيعون الهروب منها بسبب وجود شذوذ قانوني. وإذا تعرض أطفالهم للمرض فهم يعرفون أنه ليس بإمكانهم سوى فعل القليل حيال ذلك. وتلوم الأم نفسها لزواجها شخص لا يحمل جنسية بلدها وعديم الجنسية أو غير قادر على نقل جنسيته لأبنائه ويصبح الأبناء الضحايا الجدد لأنهم لا يستطيعون الحصول على أية جنسية. ولا يسمح لهم بوراثة جنسية والدتهم؛ بل يرثون بدلاً من ذلك اليأس من والديهم.

أجرى برنامج انعدام الجنسية في جامعة تيلبورغ، بتكليف من اللجنة النسائية للاجئين، بحثًا حول التمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية وانعدام الجنسية. وتم إجراء الزيارات الميدانية أثناء الربع الأول من عام ٢٠١٣ حيث تم إجراء المقابلات مع النساء وأزواجهن وأبنائهن، إلى جانب مناقشات مجموعة التركيز. وقد أجريت هذه الدراسة في أربعة بلدان—الأردن والكويت، حيث لا تزال المرأة غير قادرة على نقل جنسيتها إلى أبنائها، والمغرب ومصر، حيث سمحت الإصلاحات الأخيرة بهذا الحق. وعلى الرغم من أن هذه قضية عالمية، إلا أن البلدان الأربعة التي تم تحديدها توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؛ يوجد ١١ من أصل ٢٩ بلدًا في جميع أنحاء العالم التي لا تزال تحتفظ بهذا التمييز في هذه المنطقة.[١] وكان أيضًا من بين أسباب التركيز على منطقة الشرق الأوسط حقيقة أن المنطقة شهدت تعديلات أخيرة في تشريعات الجنسية والتحول السياسي الأوسع في سياق الربيع العربي، وهي بالتالي تظهر إمكانات الإصلاح التشريعي مما يؤدي إلى إزالة القوانين والممارسات التمييزية.[٢] وكان الهدف من البحث توثيق وفهم تأثير تشريعات الجنسية التمييزية على الأسر، والتي أصبح بعض أفرادها عديمي الجنسية بسبب هذه القوانين. وهدف البحث إلى فهم أفضل للعلاقة بين التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية، والنتائج العملية المترتبة على انعدام الجنسية على حياة الأفراد وأسرهم.

تاريخيًا، اعتبر من مصلحة الأسرة أن يمتلك كل أفرادها نفس الجنسية لضمان وحدة الأسرة. ولا يزال أحد التبريرات التي تقدم مرارًا وتكرارًا لهذه القوانين التمييزية هو حماية وحدة الأسرة—إن تكوين الأسرة ينبغي أن يشمل هوية واحدة، ويجب إلحاق الأبناء بالتبعية بجنسية بلد أبيهم. ومع ذلك، كان من بين الاستنتاجات الأكثر لفتًا للأنظار التي نتجت عن بيانات البحث أن العكس تمامًا هو ما يحدث—يفتت التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية الأسر ويجهد ويدمر بنيتها. وعلى الرغم من النظر إلى هذه القضية في كثير من الأحيان باعتبارها قضية حقوق مرأة، إلا أن هذا الشكل من أشكال التمييز لا يضر بحياة المرأة فحسب، ولكنه يضر بجميع أفراد الأسرة. يؤثر التمييز بين الجنسين—جعل الأفراد والأسر عديمي الجنسية—على الأمهات والبنات والأبناء والآباء والزوجات والأزواج. وهو عقوبة جماعية: عدم قدرة المرأة على نقل جنسيتها لأبنائها هو عقاب لكل شخص له صلة بالمرأة.

نسعى في هذا التقرير إلى توضيح آثار التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية على وحدة الأسرة، استنادًا إلى بعض النتائج الرئيسية التي تم تحديدها خلال البحث واتضحت من خلال بعض الشهادات التي تم جمعها. وسوف يشمل ذلك استكشاف المشاكل التي يواجهها الأشخاص عديمو الجنسية في تأسيس أسرة، ومشاكل لم الشمل، وكيف تؤثر متاعب عدم القدرة على الحصول على الحقوق الأساسية على الأسر ماديًا ونفسيًا، وكيف لجأت الأسر إلى الطلاق والانفصال في محاولة يائسة للوصول إلى حل. وسوف يشرح هذا التقرير أيضًا خلفية

للتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية وكيف يمكن أن يؤدي إلى انعدام الجنسية. وبعد دراسة التقدم والتحديات في كل بلد من البلدان الأربعة التي يتم تحليلها، سوف يختتم التقرير بتقديم التوصيات التي تبدو أكثر قابلية للتطبيق في سياق جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

انظر صفحة ٢٣ للاطلاع على التوصيات.

ظهرت مؤخرًا في جميع أنحاء العالم مبادرات مختلفة للمجتمع المدني على المستوى الوطني للنظر في مشكلة قوانين الجنسية التمييزية ومعالجتها، وهي تظهر إلى جانب قدر كبير من الاهتمام الدولي فيما يتعلق بمسألة التمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية. وقد أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) حوارًا إقليميًا بشأن المساواة بين الجنسين والجنسية وانعدام الجنسية في عام ٢٠١١.[٣] وفي عام ٢٠١٣ أبرز تقريران آخران كيفية وجود هذا التمييز على الصعيد العالمي: تم نشر أحدهما بواسطة منظمة المساواة الآن[٤] وتم جمع الآخر بواسطة مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان.[٥] ويهدف هذا التقرير إلى الإضافة إلى هذه الوثائق من خلال تقديم وجهة نظر فريدة حول آثار التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية على وحدة الأسرة من خلال الشهادة الفردية. وفي عام ٢٠١٤، سوف يكون هناك أيضًا تركيز متجدد على قضايا الأسرة حيث سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة، وتوفير فرص إضافية لاستخدام هذه البيانات عند استعراض التحديات التي تواجهها الأسر في جميع أنحاء العالم.

المنهجية

يستند هذا التقرير على مقابلات مع ١٥٢ فردًا عبر أربعة بلدان، هي: الكويت والأردن والمغرب ومصر. وقد أجريت هذه المقابلات مع كل من الإناث المواطنات والرجال عديمي الجنسية والنساء والأطفال. وقد أجريت معظم المقابلات في منازل الأسر المتضررة.

تم إجراء ست مناقشات لمجموعة التركيز بالإضافة إلى ٣٢ مقابلة مع أصحاب المصلحة. وكان المشاركون في مجموعة التركيز من النساء فقط (باستثناء مجموعة تركيز واحدة في الكويت، حيث شارك فيها الأبناء الذكور أيضًا). وقد أتاح ذلك الفرصة لمناقشة أية مسألة لم يتم تغطيتها أثناء المقابلات المتعمقة. وغطت اجتماعات أصحاب المصلحة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية (NGOs) ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين والمحامين.

فهم العلاقة بين التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية

"من فضلك، هل يمكنك أن تشرح لي، لأنني لا أفهم، لماذا يوجد هذا التمييز؟ لماذا يفرقون بين الرجل والمرأة؟ لا أفهم، لماذا؟" [٦]

ينشأ التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية عندما لا تستطيع المرأة اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها أو منحها لأبنائها و/أو زوجها بالمساواة مع الرجال. ويبرز هذا القسم على نحو أكثر عمقًا لماذا وضعت القوانين التمييزية، وسوف يوضح كيف يمكن أن تؤدي إلى حالات جديدة من انعدام الجنسية. وكان التمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية سمة مشتركة لقوانين الجنسية التي اعتمدت في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن التاسع عشر، وهو الوقت الذي تم تشريعها فيه أيضًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة

للنفوذ الفرنسي والبريطاني في المنطقة. أدى اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام ١٩٧٩، خاصة مع إدراج المادة ٩ التي تنص على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في منح الجنسية،[٧] إلى بدء التشجيع على تحول عالمي عن هذا التمييز.[٨] وأدى هذا إلى إصلاح قانوني واسع النطاق عبر بلدان العالم، وإدخال المساواة بين الجنسين في حقوق الجنسية. ومع ذلك، لا يزال هناك تمييز بين الجنسين في ٢٩ دولة في جميع أنحاء العالم.[٩] ويختلف نوع التمييز الذي يمكن العثور عليها من بلد إلى آخر. فمن ناحية، تعد الجزائر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتيح للمرأة نقل جنسيتها إلى كل من الأبناء والزوج على قدم المساواة مع الرجل، في حين تسمح التعديلات التي قامت بها مصر والمغرب على قوانين الجنسية للمرأة بنقل الجنسية فقط لأبنائها دون زوجها. وعلى العكس من ذلك، في لبنان، على سبيل المثال، لا تستطيع المرأة نقل جنسيتها إلى أبنائها إلا إذا كان الأب غير معروف ولا يتم منح الزوج الأجنبي للمرأة اللبنانية حق الحصول على الجنسية، في حين تستطيع الزوجة الأجنبية لرجل لبناني الحصول عليها. وعند النظر خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يسمح دستور جزر البهاما، على سبيل المثال، للمرأة من جزر البهاما بنقل جنسيتها إلى أبنائها أو زوجها تحت أي ظرف من الظروف.[١٠]

من الممكن أن يؤدي التمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية إلى انعدام الجنسية حينما يولد الأطفال لأم مواطنة، ويقيمون في وطن الأم، ولا يستطيعون الحصول على أي جنسية أخرى بسبب الظروف التالية:

- وفاة الأب قبل ولادة الأبناء؛
- عدم معرفة الأب؛
- الأب عديم الجنسية ولا توجد لديه جنسية لمنحها؛
- يحمل الأب جنسية لكنه غير قادر على منحها (على سبيل المثال، لا يسمح بلد الجنسية بنقل الجنسية عندما يولد الأبناء في الخارج أو خارج إطار الزواج)؛
- لا يستطيع الأب أو لا يرغب في اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الجنسية للأبناء (على سبيل المثال، إكمال إجراءات التسجيل في سفارة بلده).[١١]

تتسبب حالة انعدام الجنسية في عواقب إنسانية وخيمة، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، على الرغم من اختلاف الوضع الدقيق للأشخاص عديمي الجنسية من بلد إلى آخر. وفي حين يركز هذا التقرير على أثر انعدام الجنسية على وحدة الأسرة على وجه الخصوص، فإن الشهادات التي تم جمعها أثناء هذا البحث تتطرق أيضًا إلى العديد من المشاكل الأوسع الناجمة عن انعدام الجنسية. وهي تشمل انعدام القدرة إلى الوصول إلى:

- التوظيف الرسمي
- الرعاية الصحية العامة
- التعليم الحكومي، في كل من المدارس والجامعات العامة
- الرعاية الاجتماعية والفوائد والمعاشات التقاعدية، إلخ
- الوثائق الرسمية
- العملية القضائية
- العقارات (الامتلاك أو التأجير)
- السفر، سواءً داخل البلاد وخارجها.

من الممكن أن يؤدي هذا بالتالي إلى:

- العيش في ظل التهديد بالاعتقال التعسفي و/أو التهديد بالترحيل
- انفصال الأسر
- التمييز المؤسسي والاجتماعي
- ارتفاع مخاطر التوترات المحلية أو الوطنية، في مجتمع مهمش وفقير.

تم الإبلاغ عن هذه التحديات على نطاق واسع في أبحاث أخرى عن حالة السكان عديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم.

نبذة عن البلدان

تم تحديد أربعة بلدان كمواقع بحثية لهذا المشروع: بلدين أجرتا إصلاحات على تشريعات الجنسية لجعلها محايدة من حيث نوع الجنس (المغرب ومصر) وبلدين لم يقوما بذلك (الأردن والكويت). وقد تم اعتماد هذه المنهجية لتسليط الضوء على المشاكل وتقديم وجهة نظر مقارنة توضح مدى قدرة الإصلاحات التي تنفذ بنجاح على تحقيق آثار إيجابية مباشرة على الحياة. وقد سعى هذا البحث التشاركي لفهم الآثار المترتبة للثغرات الموجودة في تشريعات الجنسية على النساء وأسرهن، وكذلك مشاكل تنفيذ التشريعات الحالية والآثار المترتبة.

لدى كل بلد أسباب اجتماعية واقتصادية وتاريخية وسياسية مختلفة لوضع قوانين الجنسية الخاصة بها، ولكن الآثار السلبية للتمييز والآثار الإيجابية للإصلاح الناجح متشابهة. وعلى الرغم من ذلك، كما سيوضح هذا القسم، كانت هناك عقبات عديدة كبيرة أمام التنفيذ السلس للإصلاحات في بلدان ما بعد الإصلاح، ويجب تأكيد إلى مدى تغيرت حياة الأسر بسبب التعديلات التي أدخلت على هذه القوانين. وقد جلب تعديل بسيط يسمح للنساء وكذلك الرجال بمنح جنسيتهن الحماية والاستقرار للأسر في المغرب ومصر.

لكي نضع الشهادات التي تم جمعها في سياقها الصحيح، تم جمع بعض المعلومات الأساسية عن البيئة القانونية والمسائل المحددة الموجودة في كل بلد من خلال البحوث المكتبية ومقابلات أصحاب المصلحة. ونقدم في الأقسام التالية موجزًا لهذه المعلومات.

الأردن

لا توجد أرقام حول عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلاد على الرغم من أنه واضح أن حجم هذه الفئة من السكان كبير وأن الغالبية يعيشون في حالة انعدام جنسية طال أمدها. ويمثل انعدام الجنسية في الأردن مشكلة إنسانية رئيسية وحادة، كما أن العلاقة بين التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية واضحة. ويدعو دستور عام ١٩٥٢ في الأردن إلى المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وينص في المادة ٦ على الأردنيين أمام القانون سواء. ومع ذلك، يقصر قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤ (المعدل في عام ١٩٨٧) منح الجنسية على من يولدون لأب يتمتع بالجنسية الأردنية. تنص المادة ٣،٣ على ما يلي:

"يعتبر أردني الجنسية من ولد لأب متمتع بالجنسية الأردنية."

لا تستطيع المرأة نقل جنسيتها إلا لظروف استثنائية، وبالتحديد عندما يولد شخص في المملكة وتتوافر فيه المعايير التالية:

"من ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الأردنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانونًا؛ من ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من والدين مجهولين." [١٢]

حتى مع هذه الاستثناءات القليلة، لا يتيح القانون للمرأة الأردنية منح جنسيتها لأبنائها في جميع الظروف التي قد تنشأ فيها حالة انعدام الجنسية على خلاف ما سبق. وفي الواقع حتى هذه

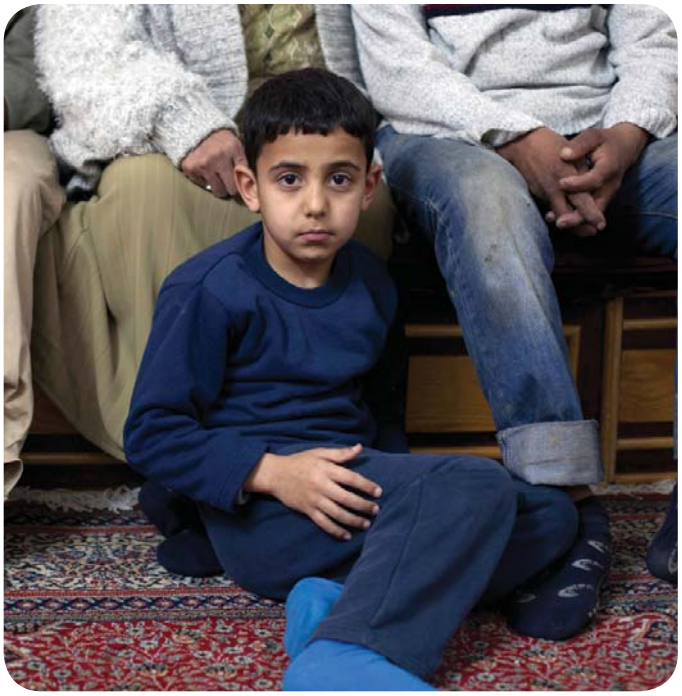

صبي عديم الجنسية في الأردن. والدته أردنية وكذلك جدته من جهة الأب، ولكن والده عديم الجنسية ولم يحصل على أي جنسية.

الاستثناءات المحدودة نادرًا ما تنفذ. ويجد عدد كبير من النساء الأردنيات المتزوجات من غير المواطنين. ويوجد خلاف في تقديرات حجم هؤلاء السكان، ولكن وفقًا لمصدر رسمي واحد في عام ٢٠١١، فإن عدد الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين هو ٦٥٩٥٦ امرأة.[١٣] ومعظم هؤلاء النساء متزوجات من فلسطينيين.[١٤] وتستضيف البلاد عددًا كبيرًا من الفلسطينيين، يبلغ حوالي ٢,٧ مليون نسمة. ومع أن معظمهم حصل على الجنسية الأردنية، خاصة من جاءوا إلى الأردن عام ١٩٤٨، إلا أن عددًا كبيرًا منهم يظل عديم الجنسية. وتستضيف الأردن أيضاً موجات كبيرة من السكان اللاجئين مؤخراً، لا سيما العراقيين ومؤخراً أكثر السوريين. ويعتقد أن إحدى العقبات أمام إصلاح القانون هي الخوف مع وجود هذه الأعداد الكبيرة من السكان، من انشغال الحكومة الأردنية بالآثار التي قد يتسبب فيها أي تغيير سياسي على التكوين الديموغرافي للبلاد.

تنظم العديد من المنظمات غير الحكومية حملات للإصلاح حول هذه المسألة في الأردن. وتشمل هذه الأنشطة الاحتجاجات العادية والاعتصامات خارج المباني الحكومية ومحاولات عرض المشكلة من خلال الوسائل المختلفة، مثل العروض المسرحية والحملات في وسائل التواصل الإجتماعي.

الكويت

ينص دستور الكويت على المساواة أمام القانون، حيث تنص المادة ٢٩ على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". ومع ذلك، يميز تشريع الجنسية الكويتي بشكل صريح بين الرجال والنساء (كما يحتوي على أحكام أخرى تنطوي على تمييز على أساس الدين). ويسمح القانون للآباء فقط في منح جنسيتهم لأبنائهم، حيث تنص المادة ٢ من قانون الجنسية لعام ١٩٥٩على:

"يكون كويتيًا كل من ولد، في الكويت أو في الخارج، لأب كويتي."

ويحق لأبناء الكويتيات فقط التقدم بطلب للحصول على الجنسية في بعض الظروف الاستثنائية. على سبيل المثال، تنص المادة ٥,٢ من قانون الجنسية الكويتية على جواز منح وزير الداخلية الجنسية إلى:

"المولود من أم كويتية، المحافظ على الإقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه الأجنبي أسيرًا أو قد طلق أمه طلاقًا بائنًا أو توفى عنها.

حتى مع ذلك، يجب إصدار مرسوم بالموافقة من وزارة الداخلية، وعمليًا لا يحدث هذا دائمًا.

ومن المثير للاهتمام، أنه خلافًا لجميع البلدان الأخرى في المنطقة، فقد زاد مدى التمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية الكويتية ولم تقل، وأصبحت قوانين الجنسية في البلاد استثنائية على نحو متزايد. وقد نص قانون عام ١٩٥٩ صراحة على أن أي طفل مولود لأم كويتية يعتبر مواطنًا "إذا كان مجهول الأب، ولم يثبت نسبه إلى أبيه قانونًا، أو مجهول الجنسية أو عديم الجنسية". ومع ذلك، في عام ١٩٨٠ تم اعتماد تعديل لهذا الحكم حرم من الجنسية أبناء المرأة الكويتية والآباء عديمي الجنسية، والأكثر إزعاجًا أنه صدر بأثر رجعي. ومن الناحية النظرية، فإن هذا يعني أن أي طفل من أم كويتية وأب بدون لا يمكن تحت أي ظرف أن يصبح كويتيًا.[١٥]

الكويت دولة "ريعية": تعني الموارد النفطية الهائلة أنها قادرة على تقديم دعم كبير على السلع الأساسية لمواطنيها وتقديم نظام رعاية اجتماعية سخي لهم. ومع ذلك، توجد مجموعة كبيرة من السكان البدون في الكويت—البدون، ويقدر عددهم بنحو ٨٠٠٠٠–١٢٠٠٠٠ نسمة.[١٦] ويتكون البدون في الأساس من أشخاص ظلوا في مأزق قانوني طوال السنوات الخمسين الماضية، بعد أن تم استبعادهم من التسجيل المبدئي لمواطني الدولة وهم بالتالي عديمو الجنسية.[١٧] على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية، هناك ما يقدر بعدد ٣٠٠٠٠ شخص من هذه الفئة من السكان البدون أزواج أو أبناء لمواطنات كويتيات. ويواصل عدد البدون النمو—ويرجع ذلك جزئيًا إلى التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية. وهي أيضًا حالة معاناة إنسانية طال أمدها—كما يوجد زعم بأن السكان عديمي

تيمية ضاحية على مشارف مدينة الكويت، واحدة من المناطق التي يقيم فيها البدون عديمو الجنسية. ومقارنة بالمناطق الكويتية، فإن مستوى المعيشة هنا صعب للغاية على وجه الخصوص.

الجنسية يواجهون أكبر التحديات الاجتماعية وتحديات حقوق الإنسان في الكويت.

تزيد أيضًا أهمية المشكلة من الناحية السياسية. فقد أصبح السكان البدون نشيطين للغاية في طلب الحصول على الجنسية وكل الحقوق المرتبطة بها في البلاد—كما ظهر من الاحتجاجات في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢. وقد قلبت الإدارة الحكومية التي أنشئت لمعالجة هذه المشكلة—الجهاز المركزي للمقيمين غير القانونيين—إن ٣٤٠٠٠ من البدون يتمتعون بالحق في الحصول على الجنسية الكويتية—ولكن لم يتم اتخاذ أي خطوات لمعالجة ما يجب القيام به لتحقيق ذلك. وقد ترك هذا العديد من البدون في حالة عدم يقين بشأن ما سيكون عليه وضعهم في المستقبل. وهناك أيضا وثائق هوية ملونة جديدة يجري توزيعها على البدون. وعلى الرغم من أن الحقوق الممنوحة لحامليها متشابهة عبر الفئات المختلفة، إلا أن وثائق الهوية هذه تميز بين البدون، حيث يشير اللون إلى أي مدى ترى السلطات أن حاملها "متصل" بالكويت. على سبيل المثال، يقال إنه يتم النظر إلى من خدم آباؤهم في الجيش باعتبارهم يتمتعون بصلات أوثق. ويعتبر البعض أن هذه خطوة جيدة للاعتراف بمجموعات البدون المختلفة، والتي قد تكون خطوة ملموسة نحو حل انعدام الجنسية على الأقل لبعض من هذه الفئة من السكان، بينما يرى معظم الآخرين أن هذه طريقة تشبه الفصل العنصري وتخلق الشقاق وتتجنب المسؤولية عن جميع البدون. وتتواصل حملات المجتمع المدني لمعالجة التمييز بين الجنسين في القانون، إلى جانب اتخاذ إجراءات لمكافحة مسألة انعدام الجنسية للبدون في البلاد.

مصر

قبل عام ٢٠٠٤، لم تكن المرأة تستطيع نقل جنسيتها لأبنائها في مصر، بغض النظر عن مكان ولادة أبنائها.[١٨] وأجريت التعديلات على قوانين الجنسية بعد الكثير من الحملات، وبأثر رجعي. وتنص المادة ٢ من قانون الجنسية المصرية الآن أن كلا من الأم والأب يستطيعان نقل جنسيتهما المصرية لأبنائهما، كما يلي:

"يكون مصريًا:
١. من ولد لأب مصري أو أم مصرية [...]"

هذا يعني أنه، بغض النظر عن مكان ولادة الطفل، فإنه إذا كان لديه *إما* أم مصرية *أو* أب مصري، فإنه يعتبر تلقائيًا مواطنًا مصريًا. ومع ذلك فقد استبعد هذا في البداية الأبناء من آباء فلسطينيين.[١٩] وكانت الحجة أن هذا سوف "يحمي" حقهم في العودة إلى فلسطين.[٢٠] وظل الأمر كذلك حتى عام ٢٠١١، بعد زيادة الحملات من جانب المنظمات غير الحكومية والأسر المتضررة، حيث أصبح الأبناء الذين يولدون لهؤلاء الأزواج قادرين على الحصول على الجنسية.[٢١] وذهبت الحكومة إلى إصدار قرار ينص صراحة على أن الأبناء الذين يولدون لآباء فلسطينيين وأمهات مصريات يستطيعون أيضًا الحصول على الجنسية.[٢٢]

بشكل عام، شهدت مصر تنفيذًا إيجابيًا لإصلاح القانون واستفادت معظم الأسر بشكل ملحوظ من حصول أبنائها على الجنسية. وكان أعظم أثر لذلك هو قدرة الأسر على البقاء في مصر دون خوف من الترحيل، والحصول على فرص التعليم والعمل، وتعزيز الفرص الناتجة عن إعالة أنفسهم ماليًا. ومع ذلك، من خلال عملية إجراء المقابلات مع النساء المعنيات، تم

تحديد أربع مشاكل رئيسية في التنفيذ الفعلي للقانون خلال البحث الميداني الذي أجري كجزء من هذه الدراسة:

- المستندات المطلوبة للحصول على الجنسية: لضمان حصول الطفل الذي ولد قبل الإصلاح على الجنسية المصرية، يجب أن تقدم المرأة شهادتي ميلاد والدها وجدها.
- موقع تنفيذ الإجراءات: يوجد مكتب واحد فقط مزدحمًا جدًا وغير منظم في مصر كلها، ويقع في القاهرة، ويتعين على الجميع الذهاب إليه لتنفيذ الإجراءات اللازمة للطفل الذي ولد قبل إصلاح القانون لاكتساب الجنسية من والدته (أي، للاستفادة من تأثير التعديل بأثر رجعي).[٢٣]
- لم تكن هناك مبادرة حكومية لضمان نشر المعرفة بهذا الإصلاح، لذلك توجد مخاوف من عدم استفادة الأسر في المجتمعات الريفية حتى الآن من الأثر الرجعي للقانون.
- لا ينص القرار الخاص بالأبناء من آباء فلسطينيين صراحة على الأثر الرجعي، وبالتالي فإن الأطفال الذين ولدوا قبل عام ٢٠١١ لم يستفيدوا عمومًا من الحصول على الجنسية في الواقع.[٢٤]

مع الانتهاء من الإصلاح رسميًا، لا تقوم أي من منظمات دولية أو منظمات المجتمع المدني المحلية بحملات متابعة أو بحوث لفهم وضمان تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك تمييز بين الجنسين في القانون حيث لا تتمتع المرأة المصرية بنفس تيسيرات نقل جنسيتها إلى زوجها كما يفعل الرجال المصريون. ولذلك، فإن أي امرأة أجنبية متزوجة من رجل مصري تستطيع الحصول على الجنسية المصرية وفقًا للمادة ٧ من قانون الجنسية المصرية، في حين أن الرجل الأجنبي المتزوج من امرأة مصرية لا يستطيع.

المغرب

قبل عام ٢٠٠٧، كان الرجال فقط يتمتعون بالقدرة على نقل جنسيتهم إلى أبنائهم في المغرب، بغض النظر عن مكان الولادة، وكان ذلك يعرض الأبناء من الأمهات المغربيات والآباء غير المغاربة لمخاطر انعدام الجنسية المتزايدة. الآن، ونتيجة إصلاحه القانون في عام ٢٠٠٧ بعد حملة واسعة، يستطيع كل من الرجال والنساء على حد سواء نقل الجنسية المغربية إلى أبنائهم. وأصبح نص المادة ٦ من قانون الجنسية المغربي الآن:

يعتبر مغربيًا الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية".

يعني هذا أنه، بغض النظر عن مكان ولادة الطفل، فإنه إذا كان من أب مغربي أو أم مغربية فإنه يصبح تلقائيًا مواطنًا مغربيًا.

كان هناك نجاح عام في المغرب في تنفيذ إصلاح هذا القانون. وبمجرد الحصول على الجنسية، كانت هناك تقارير واسعة الانتشار حول الآثار الإيجابية للغاية على حياة الأسر. وبشكل أكثر تحديدًا، يساعد الآن الوصول إلى الرعاية الصحية المجانية وحل قضايا الإقامة—مشاكل ما قبل الإصلاح الرئيسية التي أشار إليها الأشخاص الذين جرت مقابلتهم—في تعزيز التنمية الصحية لأسرهم.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المشاكل في التطبيق الفعلي للقانون، والتي أثيرت أثناء المقابلات التي أجريت لأغراض هذه الدراسة. وهي تشمل ما يلي:

- كان هناك بعض التأخير في التعامل مع طلبات الحصول على الفائدة بأثر رجعي من القانون—طالبت السلطات المحلية بعض الحالات التي اعتبرت "غير عاجلة" بالانتظار عدة أشهر قبل تقديم الطلبات.
- توجد مخاوف من عدم نشر المعلومات حول الإصلاح على نطاق واسع في المناطق الريفية.
- تواجه الحالات "الحساسة" غالبًا صعوبات في الحصول على الجنسية. على سبيل المثال، عندما يولد طفل خارج إطار الزواج، وبالتالي غالبًا ما لا يتم الاعتراف به قانونًا، فإنه قد يتعذر نقل الجنسية أو الاعتراف به في الواقع. وهذا صحيح أيضًا عندما تتزوج المرأة المغربية من مهاجر غير شرعي، وبالتالي لا تستطيع تقديم دليل على الزواج.

- توجد أيضًا مشكلة تمييز واضحة من موظفي السلطة المحلية ضد النساء اللاتي تزوجن من أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى؛ يصعب هؤلاء المسؤولون على وجه الخصوص من حصول النساء بنجاح على الوثائق ذات الصلة لتقديم طلبات للحصول على الجنسية لأبنائهن.

مرة أخرى، لا توجد منظمات مجتمع مدني تنفذ حملات متابعة أو بحوث لفهم وضمان التنفيذ. أيضًا، لا يزال هناك تمييز بين الجنسين في القانون حيث لا تتمتع المرأة المغربية بنفس تيسيرات نقل جنسيتها إلى زوجها كما يفعل الرجال المغربيون. وتستطيع أي امرأة أجنبية متزوجة من رجل مغربي الحصول على الجنسية المغربية وفقًا للمادة ١٠ من قانون الجنسية المغربية، في حين أن الرجل الأجنبي المتزوج من امرأة مغربية لا يستطيع.

الجنسية ونوع الجنس ووحدة الأسرة

"نحن أردنيات،
وأمنا أردنية،
ونحن جميعا أردنيون،
عشنا هنا وتربينا هنا.
إنها بلدنا. ولا نعرف
شيئًا سوى هذا البلد". [٢٥]

لعبت الأسرة دائمًا في المجتمعات العربية وظيفة هامة على وجه الخصوص. وعبر كل الأعمار والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية والدينية، كان دعم ونفوذ وسلطة الأسرة تقليديًا وتاريخيًا حجر الزاوية في تنمية الفرد. وتلعب الأسرة وظيفة في حياة أفرادها كما تلعب دورًا في التفاعلات الاجتماعية. وتعد الأسرة الممتدة، على سبيل المثال، في الغالب نقطة اللجوء الأولى لأي شخص يعاني من صعوبات.[٢٦] كما يحتل الزواج أيضًا أهمية قصوى، حيث يتوقع في الغالب أن يتزوج الرجال والنساء، وأن يقوموا ببناء وتأسيس عائلة في أسرع وقت ممكن. وبالإضافة إلى الدور الاجتماعي، تنعكس أهمية حماية وحدة الأسرة أيضًا في قوانين العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٥ من الدستور الإماراتي، على أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف"، بينما تنص المادة ١٠ من الدستور المصري على "تحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية".

يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان أيضًا على أهمية الأسرة، وتنص المادة ٣٣ على:

١. الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق التزوج.

راضية وأبناؤها الأربعة عديمو الجنسية. وهي وزوجها عديما الجنسية، حيث لم يتمكنا من الحصول على الجنسية الأردنية من أمهما.

٢. تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها.

عندما سئلوا لماذا يعتقدون بوجود تشريعات جنسية تمييزية، يجيب المسؤولون الحكوميون والمجتمع المتأثر في كثير من الأحيان بأنها مطلوبة للعائلة. ولذا فهم يقولون، إذا قررت امرأة الزواج من شخص من خارج جنسيتها، فإنه ينبغي عليها وعلى أبنائها اتباع قرابته والحصول على جنسيته.

وتعكس هذه الفكرة في الحقيقة أن قوانين الجنسية في كل أنحاء المنطقة تسمح للرجال بنقل جنسيتهم إلى زوجاتهن، في حين أن دولة واحدة فقط، هي الجزائر، تسمح للمواطنات بفعل الشيء نفسه.[٢٧] وكان هذا، في الواقع، الممارسة الشائعة في وقت ما في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الإجماع الدولي في الوقت الحالي هو أن مثل هذه السياسة تضر المرأة ولم تعد مشروعة.[٢٨] ومع ذلك، لا يزال خطاب وحدة الأسرة من خلال جنسية واحدة (جنسية الرجل) يستخدم كذريعة من قبل العديد من الحكومات للحفاظ على القوانين التي تميز بين الجنسين. ويمكن أيضًا أن تتأثر هذه السياسات بالدوافع السياسية، مثل عدم الرغبة في تضمين المهاجرين لمدة طويلة ضمن مواطني الدولة—مثل الوضع في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛[٢٩] أو الخوف من حدوث تغيير في التركيبة السكانية للبلد في حالة تعديل قانون الجنسية في هذه المرحلة.

جذب الإبقاء على قوانين الجنسية التي تضر بالمرأة انتباه مجتمع حقوق الإنسان والعديد من المعلقين.[٣٠] وبشكل عام، أصبحت الدراسات حول الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهتمة بشكل متزايد بتقاطع نوع الجنس والجنسية.[٣١] وفي الوقت نفسه، تحول الخطاب العام في هذه المنطقة مؤخرًا بعيدًا عن مناقشة آثار مشاكل حقوق الإنسان من منظور أسري إلى نهج أكثر تمييزًا بين الجنسين.[٣٢] وتعد جماعات حقوق المرأة من بين منظمات حقوق الإنسان الأكثر تأثيراً ونجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت عاملاً رئيسياً في الإصلاح التدريجي لتشريعات الجنسية لإزالة التمييز بين الجنسين. ومع ذلك، فإن الجهود المتواصلة والصاخبة من قبل منظمات حقوق المرأة لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج ملموسة في البلدان التي لا يزال فيها هذا التمييز. ونأمل أن تقدم البيانات التي تم جمعها من أجل هذا المشروع فرصة لهذه المنظمات والأطراف المهتمة الأخرى لإعادة تركيز دعواتها من خلال التوعية بالتهديد الذي تشكله قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين على مؤسسة الأسرة. ويعد هذا التهديد أحد أهم شواغل الأسر المتضررة نفسها.

أثبتت هذه البحوث الميدانية أن القوانين التمييزية، بدلاً من أن تحافظ على وحدة الأسرة كما تدعي الدول، فإنها تتسبب في تأثير عكسي. فبدلاً من توحيد أسرة تحت جنسية واحدة، فإنها تقسم الأسر من خلال المستحيلات القانونية التي تتسبب فيها والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية الإضافية التي تنجم عنها. تبدأ هذه الدورة بالعوائق المختلفة التي تحول دون البدء في تأسيس أسرة، وتفاقمها العقبات في تنمية بنية أسرية سليمة من النواحي القانونية والاجتماعية والنفسية، وربما تنتهي بضغوط للحصول على الطلاق والانفصال.

يبين هذا التقرير كيف وضع النضال يومًا بعد يوم، ومن عام إلى عام وبين الأجيال التي تعيش به العائلات بسبب انعدام الجنسية وبالتالي انعدام الحقوق ضغطًا كبيرًا على وحدة الأسرة. وتجمع البيانات شهادات من أربعة بلدان هي: الكويت والأردن، حيث لا يزال هذا التمييز موجودًا، والمغرب ومصر، اللتان أصلحتا مؤخرًا قوانين الجنسية لديها.

تأسيس أسرة

"لا أستطيع الزواج،
لأن المحكمة سترفض
السماح لي بالتوقيع
على عقد زواج.
لأنني لا وجود لي." [٣٣]

يؤثر انعدام الجنسية بسبب عدم القدرة على الحصول على جنسية الأم بطرق مختلفة على قدرة الشباب على تأسيس أسرة. ويصبح الزواج صعبًا، إن لم يكن مستحيلاً، ويصبح إنجاب الأبناء ضغطًا. ونتيجة للأعباء النفسية والاجتماعية على كل من النساء وأبنائهن، يعزف أبناؤهن، وأحيانا بناتهن، أو لا يستطيعون الزواج وإنجاب الأبناء تمامًا بسبب هذا الوضع. وينبع عدم القدرة على الزواج وتأسيس أسرة من عدة أسباب، كما هو مبين أدناه.

الوثائق

يمتلك بعض الأفراد عديمو الجنسية في الأردن تصريح الإقامة، وقد تم منح نسبة كبيرة من البدون في الكويت مؤخرًا حق الحصول على بعض الوثائق مثل شهادات الميلاد وبطاقات هوية مخصصة. ومع ذلك، توجد نسبة كبيرة من المجتمعات في هذين البلدين لا تمتلك أي شكل من أشكال وثائق الهوية. ويشمل هذا عدم امتلاك بطاقة هوية وطنية وكذلك الوثائق مثل شهادات الميلاد وجوازات السفر ورخص القيادة. وأظهر رجل تمت مقابلته في الأردن بطاقة عضوية في صالة ألعاب رياضية، والتي قال إنها المستند الرسمي الوحيد الذي يملكه. ويعوق عدم القدرة على تقديم إثبات رسمي للهوية قدرة الأشخاص عديمي الجنسية في الحصول على أي تسجيل رسمي أو وثائق أخرى. ويصبح تسجيل الزواج رسميًا معضلة، إن لم يكن مستحيلاً، عندما يكون أحد الزوجين (أو كلاهما) غير قادر على تقديم أي شكل من أشكال الهوية، ويرفض المسؤولون حينها في الغالب تسجيل الزواج.

وفي كثير من الأحيان، يلجأ الأشخاص عديمو الجنسية إلى عدم تسجيل زواجهم رسميًا على مستوى الدولة. سوف يتزوجان على يد الزعيم الديني المحلي، ولكن هذا لا يؤدي إلى اعتراف الدولة أو يمنح الحقوق الناتجة عن الاتحاد ما لم يصبح رسميًا في وقت لاحق. ودون هذه الخطوة، يواجه الزوجان طبقة إضافية من تعرض علاقتهما للخطر. من الممكن أن يكون ذلك مشكلة كبيرة للغاية إذا واجه الزوجان في المستقبل صعوبات مع مشاكل مثل الميراث أو الانفصال أو الوصاية على الأطفال، وهو ما سيلعب فيه القضاء أو السلطات المحلية عادة دورًا، حيث لا توجد وثائق تثبت وجود زواجهما. وفي مجتمع ينظر إلى إنجاب طفل خارج إطار الزواج كأحد المحرمات الشديدة، فإن عدم وجود دليل على الزواج يخلق المزيد من المشاكل. ففي المغرب، على سبيل المثال، لم يتمكن أبناء النساء غير المتزوجات من الاستفادة من إصلاحات القانون.

لا هوية، لا زواج

يساور هدى، مواطنة أردنية، القلق حيال ابنها الأكبر وهو في أوائل العشرينات من عمره. وتقول إنه قد يكون من الصعب للغاية أن يتزوج في المستقبل:

"يؤثر هذا على حالته النفسية. وإذا أراد أن يتزوج، فإنه لن يستطيع الزواج. وليس هناك شيء يمكن استخدامه لتسجيل كتب الكتاب. إذا لم تكن لديه هوية فكيف يمكنه أن يتزوج، أليس كذلك؟"

استحالة الحصول على شهادات الميلاد بسبب عدم وجود عقد زواج

لم تسجل سناء، مواطنة مغربية، زواجها رسميًا لأن زوجها كان عديم الجنسية. وهذا يعني أنها تواجه الآن صعوبات في الاستفادة من إصلاح القانون:

"عندما أذهب إلى السلطات فإنهم يبعدونني ولا يسمحون لي بالحصول على شهادة ميلاد مغربية لأبنائي. وأقول لهم إنني مغربية، وكنت متزوجة بالفعل، ولكن ليس هناك ما يثبت ذلك. ويعاملني العاملون في المكتب بتميز لأنهم يعتقدون أنه لدي طفل خارج إطار الزواج".

عائلة تفسخ الخطوبة عندما تفشل خطيبة عديمة الجنسية في الحصول على اختبار طبي

حورية أمها أردنية وجدتها من جهة الأب أردنية. ولكن لأن والدها فلسطيني عديم الجنسية، أصبحت بدون جنسية. ولم تحصل هي وأخواتها وإخوتها على وثائق ولا يستطيعون الوصول إلى أبسط الحقوق. وتمت خطبة حورية للزواج. ويتم تشجيع الأشخاص في الأردن على إجراء اختبار طبي قبل الزواج لضمان التوافق الطبي للزوجين. وأصرت عائلة خطيبها أن يجري الشابان هذا الاختبار. ولكن، لأن حورية لا تمتلك أوراقًا، فإنها لا تستطيع فقط الحصول على الرعاية الصحية الطبية المجانية، ولكن المستشفيات الخاصة أيضًا رفضت إجراء الاختبار لأنها لا تمتلك وسيلة لإثبات هويتها. وبعد أسابيع من المحاولة عبثًا، فسخ الخطيبان أخيرًا الخطبة ولم تستطع الزواج من خطيبها.

يؤثر عدم وجود وثائق أيضًا على القدرة على الزواج بطرق أقل مباشرة. حيث يجعل عدم وجود أي شكل من أشكال تحديد الهوية الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية إشكالية، مما يجعل الزواج صعبًا للغاية.

عدم القدرة على تأمين الوسائل المالية لتأسيس أسرة

غالبًا ما يكون الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي الحكومي مشكلة بالنسبة للأفراد عديمي الجنسية. ففي الكويت، وإن كانت هناك إصلاحات أخيرة سهلت ذلك،[34] فإن الحصول على ما ينظر إليه على أنه تعليم حكومي "جيد" أمر صعب. وفي الأردن غالبًا ما يكون الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي المجاني تعسفيًا. علاوة على ذلك، هناك عقبات هائلة أمام الحصول على التعليم الجامعي المجاني لجميع السكان عديمي الجنسية. إلى جانب هذا، توجد أيضًا عوائق رئيسية في الحصول على وظائف رسمية. وحتى عندما كانت بعض قطاعات الوظائف الرسمية متاحة للمعاقين، كما هو الحال في بعض الحالات في الكويت، إلا أن الأشخاص عديمي الجنسية الذين تم مقابلتهم اشتكوا من تدني أجورهم بشكل كبير، حتى أقل من العمال المهاجرين الأجانب، مع المحدودية الشديدة للحصول على الفوائد والترقيات. ومع إعاقة الوصول إلى التعليم، والأهم، إلى التوظيف، يطيل انعدام الجنسية في هذه المنطقة وغالبًا ما يفاقم من الفقر.

يصاحب الفقر عدم قدرة هؤلاء الأفراد، ومعظمهم من الرجال، على تأسيس حياتهم جيدا بما يكفي لتأسيس عائلة. ويشمل هذا الحصول على أجور كافية لإعالة أسرة، خاصة وأن تكاليف الأسرة عديمة الجنسية غالبًا ما تكون أعلى من المواطنين، بالنظر إلى أن الخدمات المقدمة من قبل الدولة مجانًا أو بأسعار مخفضة لا تنطبق على عديمي الجنسية. وتحدث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في كثير من الأحيان عن خوفهم من تمنعهم أن شواغلهم المالية الحالية من الزواج وإنجاب الأبناء، ولا يرون أي أمل في تحسين وضعهم في المستقبل. وغالبًا ما يترك الرجال في أحد موقفين—إما أن يقرروا عدم الزواج بسبب

فقر شديد يحول دون الزواج

عبد الرحمن شاب ذكي من البدون عديمي الجنسية، والدته مواطنة كويتية ولكن والده كان من البدون. وهو أوشك على الحصول على شهادته الجامعية، في حين كان يعمل ليصرف عليها. ولم يسمح له بالالتحاق بالحقل التعليمي الذي يريده بسبب وضعه، ورغم أنه الآن في دولة ريعية غنية سخية للغاية في توفير الرعاية الاجتماعية، حيث تقدم الحكومة مزايا مالية سخية لمواطنيها، إلا أنه لا يستطيع الحصول على وظيفة ذات دخل جيد، ولا يرى أي فرصة لتحسين وضعه.

"أحصل، في عملي الآن، على أجر أقل بكثير من أي شخص آخر. وإذا تزوجت، فلن أحصل على أي مزايا. وهذا يختلف عن المواطن الكويتي الذي يحصل إذا تزوج على مزايا مالية لأبنائه. لا أستطيع الخروج وحل هذا الوضع، ولكي أغادر، أو لكي أحصل على بيتي الخاص، فإنه أمر صعب جدًا. أبلغ من العمر الآن ٢٧ عامًا، ولدي شقيق عمره ٣٤ عامًا، والأكبر عمره ٣٧ عامًا؛ ولم يتزوج أي منا حتى الآن. ولهذا فالمشكلة لا تورث، يكفي هذا الجيل. لا نريد أن يعاني أبناؤنا من نفس المشكلة.... راتبي مجرد مصروف جيب. عمري ٢٧ عامًا وراتبي مجرد مصروف جيب. لا أستطيع تأسيس أسرة. فمبلغ ٤٠٠ دينار (٥٦٠ دولارًا) مقسمة بين تكاليف الجامعة ودفع ثمن السيارة. هذا مستحيل."

لا يؤثر هذا عليه وعلى إخوته فحسب، ولكنه أيضًا يضع الضغوط على آبائهم الذين يشعرون بالعجز لأنهم تركوا أبناءهم في هذا الوضع. تضيف والدة عبد الرحمن:

"لم يتزوج أي من أبنائي حتى الآن. فوضعهم المالي يجعل من الصعب امتلاك منزل... يريدون أن يتزوجوا، ولكنهم فقط لا يستطيعون.... إنه يريد أن يتزوج، إنه يريد ذلك منذ عامين، وأنا فقط جالسة، ولا أستطيع مساعدته على القيام بأي شيء. ولكن كيف سيعيش هو وهي (زوجته)؟ بمبلغ ٤٠٠ دينار؟ ماذا عن الإيجار؟ إنه مكلف، والحياة صعبة."

وضعهم، أو يواجهوا الرفض من عائلة الزوجة المحتملة بسبب انعدام الأمن المالي.

الرفض من الخاطبين

حالة انعدام الجنسية وراثية، وبالتالي يصبح الأبناء من الآباء عديمي الجنسية تلقائيًا عديمي الجنسية—حتى في بعض الأحيان رغم وجود تشريعات وطنية ينبغي أن تمنع هذا. على سبيل المثال، في الأردن، تنص المادة ٣،٤ من قانون الجنسية على أن أي شخص من أم أردنية وأب لا جنسية له يعتبر أردني الجنسية. ولكن، في الواقع، نادرًا ما يحدث ذلك. هذا إن حدث. وعندما يقرر شخص عديم الجنسية أنه مستعد للزواج، فإنه قد يجد نفسه مرفوضًا مرارًا بسبب وضعه. ويحدث هذا في الأساس للرجال عديمي الجنسية الذين يطلبون يد امرأة للزواج، بغض النظر عن حالة جنسيتها. وتتمثل الأسباب الشائعة لهذا الرفض التي تقدم للزوج المحتمل في أنهن لا يردن المعاناة بسبب الزواج من رجل عديم الجنسية لا يستطيع توفير الأمان المالي أو القانوني، وأنهن لا يردن أن يعاني أي ابن في المستقبل، لأنه سيكون أيضًا عديم الجنسية.

حتى المواطنات اللاتي تزوجن من أجانب أو من أشخاص عديمي الجنسية وأنجبن أولادًا أصبحوا بالتالي عديمي الجنسية رفضن السماح لبناتهن بالزواج من رجال عديمي الجنسية.

بشكل عام، تجد النساء عديمات الجنسية أن زواجهن أسهل بكثير، حيث يتمتعن بالقدرة على تصحيح وضعهن عديم الجنسية لأن جميع قوانين الجنسية في المنطقة تسمح للرجال بنقل جنسيتهم إلى زوجاتهم، وبالتالي يحل الزواج من مواطن هذه المشكلة. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من المشاكل بالنسبة لبعض النساء عديمات الجنسية في الزواج، وتتمثل المشكلة الرئيسية في التمييز. ففي كثير من البلدان التي يوجد بها سكان عديمو الجنسية، كثيرًا ما يتم نبذ هذه المجتمعات، وبالتالي لا يواجهون فحسب التمييز من المؤسسات، ولكن وسائل الإعلام والرأي العام أيضًا يتحيز ضدهم في كثير من الأحيان.

"لن أتزوج من أجنبي أبدًا"

هالة امرأة شابة عديمة الجنسية تعيش في الأردن. والدتها أردنية ووالدها مصري. ولم تتمكن من الحصول على جنسية والدها لأن زواج والديها لم يتم تسجيله رسميًا مطلقًا، وقد ترك والدها والدتها عندما كانت هالة صغيرة جدًا. ولذلك لم يتم تسجيل ولادة هالة مطلقًا في السفارة المصرية، وهي غير قادرة على الحصول على جنسية والدتها. وقد عانت هالة التمييز في المدرسة، ولم تتمكن بعد ذلك من الالتحاق بالتعليم العالي بسبب وضع جنسيتها. وهي تروي عدم رغبتها في الزواج من غير المواطنين:

"أبناء عماتي وخالاتي وأبناء عمي، طلبوا يدي للزواج، ولكن أنا لم أقبل لأنهم مصريون. لن أتزوج مطلقًا من أجنبي، ويجب أن يكون زوجي أردنيًا. لا أريد أن يعاني أبنائي كما عانيت، وكما عانى أشقائي. هل تفهمني؟ أريد لهم العيش كأبناء لهذا البلد، على الرغم من أنني لا أفهم حقًا سبب هذا التمييز".

بعد خمسة عشر عامًا من الزواج عن حب، تغيير في القانون يمنح الحقوق الأساسية للأبناء

فاطمة، صحفية مصرية، تزوجت من فلسطيني عديم الجنسية، وأنجبا خمسة أبناء. وعلى الرغم من الكفاح الطويل لمنح أبنائها أخيرًا الحقوق الأساسية، فقد استفادت مؤخرًا من المرسوم الذي يسمح لأبنائها الحصول على جنسيتها في ٢٠١٢. وهي تروي المشاكل التي اعتادت المرأة أن تواجهها في الزواج من غير المواطنين.

"لقد عانيت بالفعل مع عائلتي لأنها لم تقبل زواجي أبدًا. وكانت أمي ضدي في الزواج من فلسطيني. كانت أسرتي كلها ضدي في الزواج منه. كانت لدينا جارة تزوجت من فلسطيني وكانت تقول دائمًا، "انظري إلى معاناة أبنائها. لماذا تريدين المرور بنفس التجربة؟" لكنني كنت مصممة. وأخبرتها أنها لن تعرف أبدًا ما قد يحدث في المستقبل. فسوف تتغير الأمور. وأجابتني: "تعتقدين أنهم سيغيرون القانون فقط من أجلك؟" وبعد كل جهودنا، بعد خمسة عشر عامًا، وبعد الكثير من المعاناة، أخيرا غيروا القانون!"

الخُطاب يبتعدون بسبب انعدام الجنسية

نور، شابة عديمة الجنسية تعيش في الكويت، وتؤكد على مشاكل الزواج بالنسبة لها. والدتها مواطنة كويتية في حين كان والدها أجنبي غادر بعد ولادتها ولم يقم بتسجيلها مطلقًا في سفارته، وتركها عديمة الجنسية. وهي الآن في منتصف العشرينات، وتتحدث عن التمييز الذي يواجهه عديمو الجنسية:

"لا أحد من أصدقائي وأقاربي والناس في الكويت يعرفون قصتي. لا يوجد أي سبب. لأنهم سيجلسون ويثرثرون ويتناقلون الشائعات حول هذا الموضوع. وسيبدأون الحكم علي وعلى عائلتي."

وتنتقل للحديث عما يحدث عندما تقابل الرجال المحتملين للزواج وكيف يصبح هذا التمييز عقبة أمامها لمواصلة حياتها:

"عندما يأتي رجل إلى بيتي. أحيانا نتفق ويعجب كل منا بالآخر بالفعل. ولكن بعد ذلك عندما يكتشفون وضعي، فإنه يتسبب في ابتعادهم. فهم يخافون الارتباط بشخص مثلي، شخص عديم الجنسية. وذات مرة التقيت رجلاً، وكانت والدته تبكي وتعانقني لأنها أحبتني كثيرًا ولكنها عرفت أن ابنها لا يستطيع أن يتزوجني بعد اكتشافه لوضعي."

في الكويت، هناك سبب آخر، إلى جانب التمييز، يرجع إليه صعوبة زواج النساء عديمات الجنسية، وهو أن الرجال الكويتيين يحصلون على فوائد مالية[٣٥] من الزواج من مواطنة كويتية، ولذا فهم يفضلون ذلك غالبًا على الزواج من امرأة عديمة الجنسية.

عدم إنجاب أطفال

الزواج ليس فقط كفاحًا من أجل تأسيس أسرة. وثمة مشكلة أخرى هي عدم رغبة الزوجين عندما يكون أحدهما أبًا عديم الجنسية في إنجاب أبناء. وفي كثير من الأحيان تفوق المخاوف من معاناة الأبناء في المستقبل الرغبة في الإنجاب. ويرجع السبب في ذلك أيضًا إلى الطبيعة الوراثية لحالة انعدام الجنسية/الجنسية.

اختيار عدم إنجاب أطفال

جيهان، مواطنة أردنية، تزوجت من رجل فلسطيني عديم الجنسية. وكان زواجهما عن حب، وهما معًا منذ أربع سنوات، ويرفضان إنجاب أطفال بسبب المخاوف من جلب طفل عديم الجنسية إلى العالم. تشرح كيف درسا كل خيار، بما في ذلك الهجرة وحتى الطلاق، لحل المأزق الذي وجدا أنفسهما فيه. وهي تتحدث عن مدى صعوبة هذا عليها عاطفيًا، ومقدار الضغط على علاقتهما:

"يؤثر هذا علينا بالطبع. تؤثر هذه المشكلة علي وعلى زوجي كثيرًا لأن كل زوجان يريدان إنجاب أطفال. وهو الشيء الوحيد الذي لا استطيع منحه لزوجي، ولا يستطيع زوجي منحه لي. ولدى كل امرأة غريزة الأمومة، وحتى إذا حاولت فإنها لا تستطيع كبتها. كل امرأة ترغب في إنجاب طفل، وإذا لم يكن لديها طفل فإنها تشعر بالفراغ. لأنه يجب أن يكون لديها طفل. وأشعر بالحزن عندما أرى الآخرين الذين لديهم أطفال لأنني لا أستطيع إنجاب طفل."

مشاكل لم الشمل

"إذا لم يتم منحهم [جنسيتي]، فإن أبنائي سوف يسافرون إلى الخارج، ولن يعودوا. ففي يوم ما سيكون لديهم ما يكفي وسيكونون قد غادروا. وهذا ما أخاف منه، أن يغادروا ولا يعودوا أبدًا إلى بلادهم، وسوف يؤذيني ذلك". [٣٦]

في أحيان كثيرة تتهدد القدرة على العيش معًا في منطقة واحدة كأسرة واحدة، وحماية وحدة الأسرة ماديًا، بسبب انعدام الجنسية الناجم عن قوانين الجنسية التمييزية. في كثير من الأحيان لا يسمح للأشخاص عديمي الجنسية بالبقاء في البلاد، ولا يستطيعون الحصول على تصريح إقامة في أي مكان ويكونون عرضة لخطر الترحيل دائمًا أو رفض إعادة دخولهم إلى بلد أمهم. ويتسبب هذا في عقبات شديدة في الحفاظ على الحق البسيط لعيش الأسرة معًا.

مشاكل الإقامة

يمنحك التمتع بجنسية أي بلد الحق في الدخول والخروج من ذلك البلد كما يحلو لك والعيش هناك لأي وقت تريده. ومع ذلك، لا يمنحك انعدام الجنسية مثل هذا الحق، وبالتالي فإن قدرة العيش البسيطة في بلد ما غالبًا ما تصبح مشكلة. وفي كل من الكويت والأردن، لا يستمتع الأطفال عديمو الجنسية وأزواج المواطنات في الغالب بالحق القانوني في الإقامة دون قيد أو شرط في بلد أمه أو زوجته. وبالتالي يعيش العديد من الأشخاص عديمو الجنسية في البلاد بطريقة غير مشروعة أو ينبغي عليهم تجديد إقامتهم بانتظام—وهي عملية قد تكون مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً—ويكونون عرضة لخطر متزايد برفض طلب إقامتهم. ونتيجة لذلك، قد يكون الحفاظ على أسرة منعدمة الجنسية ماديًا معًا إشكالية.

في المغرب، قبل إصلاح القانون، كان أبناء المواطنات يقيمون في البلاد حتى سن ١٨ عامًا على أساس ارتباطهم بالأم، ولكن بعد ذلك كان يطلب منهم الحصول على تصريح إقامة مستقل ليظلوا في البلاد.

أم تخشى مغادرة أبنائها وعدم عودتهم مطلقًا

تتحدث سعيدة، وهي مواطنة مغربية متزوجة من رجل سوداني، عن خوف يلازمها من أن تكبر ابنتها دون القدرة على الحصول على الجنسية المغربية:

"بعد أن تتجاوز ابنتي سن ١٨ عامًا، لن يكون باستطاعتها الإقامة في المغرب.... وسوف تضطر إلى السفر إلى الخارج مرة كل ثلاثة أشهر، وتغادر البلاد وتعود، لكي تعيش في المغرب، أو تحصل على تصريح عمل. وهذا ليس ممكنًا دائمًا. وإذا لم يتم منحهم هذه الإمكانية، فإن أبنائي سوف يسافرون إلى الخارج، ولن يعودوا أبدًا. ونتيجة لإرغامهم على المغادرة كل ثلاثة أشهر، فإنهم في يوم من الأيام سيكون لديهم ما يكفي وسيكونون قد غادروا. وهذا ما أخاف منه، أن يغادروا ولا يعودوا أبدًا إلى بلادهم، وسوف يؤذيني ذلك".

تغير الوضع في المغرب. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الأردن يمتلكون تصاريح إقامة لمدة سنة واحدة أو سنتين، والتي يتعين عليهم تجديدها بتكلفة لكل فرد من أفراد الأسرة. وفي الكويت، أعلنت الحكومة مجتمع البدون "مقيمين غير شرعيين" على الرغم من منحهم بطاقات إقامة. ومع ذلك، فإن الحماية التي توفرها وثائق الإقامة هذه في كثير من الأحيان واهية وتعتمد إلى حد كبير على السلطة التقديرية للمسؤول. ونتيجة لمشاكل قضايا الإقامة تلك، تزيد غالبًا الرغبة في الهجرة، إذا كان هذا أحد الخيارات.[٣٧]

البعض يرى الهجرة الحل الوحيد

عندما سئل عبد الرحمن، وهو بدون كويتي، عن الحل في اعتقاده لوضع انعدام الجنسية، أجاب، رغم أسى والدته:

"سوف أقدم طلب هجرة، إن شاء الله. وستكون إلى بلد لديه حريات. وأنا أفكر جديًا في هذا الخيار. هذا هو الحل الوحيد. المغادرة."

إعادة الدخول إلى البلاد

كان الخوف الحقيقي الآخر بالنسبة للعديد من الأسر في البلدان التي لم تقم بالإصلاح هو عدم قدرة الأفراد عديمي الجنسية على إعادة الدخول إلى بلدهم. ونظرًا لعدم امتلاك وثائق وفي كثير من الأحيان عدم امتلاك تصاريح إقامة، إذا حصلوا على فرصة لمغادرة البلاد فإنهم غالبًا لا يمتلكون الحق في إعادة الدخول موطن الأم.

في بعض الأحيان يكون عدم القدرة على إعادة الدخول إلى مشكلة غير مؤقتة.

الإيقاف على الحدود

تحدثت أم محمد، وهو أردنية قوية وصريحة، كيف ستكون عاطفيًا في سلام إذا كان أبناؤها قادرين على الحصول على الجنسية الأردنية. أم محمد متزوجة من مصري عاش في الأردن لفترة طويلة ولم يؤد خدمته العسكرية في مصر. وكان بالتالي مترددًا في الذهاب إلى السفارة المصرية في الأردن، خوفًا من الملاحقة القضائية، وبالتالي لم يقم تسجيل ولادة أبنائه. ولأن أم محمد لا تستطيع أيضًا منح جنسيتها لأبنائها، فإن جميع الأبناء عديمو الجنسية.

تتحدث كيف أخذت ذات مرة أبنائها الخمسة على متن قارب لرؤية مصر، بلد أبيهم الأصلية. وعند عودتهم إلى الأردن، عندما كانوا يستقلون القارب، أوقف المسؤولون الأردنيون أبناءها من القدوم على متن القارب، وأخبروها وحدها من تمتع بحق الدخول إلى الأردن.

وطلبت التحدث إلى المسؤول الرئيسي، وبعد عدة ساعات سمحوا لهم بمواصلة رحلة العودة إلى الأردن (على متن قارب آخر)، ولكن فقط بعد أن أحدثت ضجة وقدمت لهم دليلاً على أن أولادها مسجلون في مدرسة في عمان.

تعتقد أنها إذا لم تكن تمتلك شخصية قوية فإنهم لم يكونوا ليسمحوا لهم بالدخول. وتقول إنها كانت تجربة مهينة، وذهبت للقول كيف سمعت عن حالات أخرى حيث تم إعادة الأشخاص ولم يتم السماح لهم بالدخول. وأحيانًا لم يكن مع هؤلاء الأشخاص أموال للذهاب في أي مكان، لذلك كان عليهم البقاء على الحدود لعدة أيام حتى أقنعوا السلطات للسماح لهم بالعودة.

المنع من العودة إلى بلد ميلاده

تجلس أم زياد، وهي أردنية، في منزلها مع شقيقتها وتتحدث حول وضع عائلتها. وهي تروي قصة ابن أختها، وهو من أم أردنية وأب فلسطيني عديم الجنسية، وواجه مشكلة في إعادة الدخول إلى الأردن على الرغم من أنه ولد هناك، بعد أن عاش هناك طوال حياته، ورغم أن أمه أردنية.

"كان طالبًا رائعًا، وذكي جدًا جدًا، ولكنه لم يستطع الالتحاق بالجامعة هنا أو تحمل مصاريف الجامعات الخاصة في الأردن لأنه كان عديم الجنسية، ولذلك أرسله والده للدراسة في غزة. وتفوق بالفعل في دراسته ويقوم بالتدريس الآن في الجامعة هناك.

"انتهت صلاحية تصريح إقامته الأردني بينما كان هناك، ولذا قام بإرساله إلى والدته لتجديده. وذهبت والدته لتجديده، ولكن بدلاً من ذلك تم رفضه حيث أثيرت أسئلة بشأن كيفية دخوله غزة. وقاموا بإلغاء إقامته، ورفضوا مناقشة وضعه. وهو يعيش الآن في غزة دون أي وثائق على الإطلاق. وهو عالق هناك منذ ثماني سنوات لعدم تمكنه من العودة. وفي النهاية تزوج وأنجب أطفالاً هناك، ولكنه لم ير أسرته أو أمه على مدى السنوات الثماني الماضية حيث لا يستطيع العودة إلى البلاد. ولا يستطيع رؤيتهم إلا من خلال الإنترنت".

نشرت وسائل الإعلام الوطنية مؤخرًا بعض الحالات البارزة لأسر لم تتمكن من دخول البلاد. وظهرت واحدة من تلك الحالات وسط الاضطرابات في سوريا: ظلت امرأة أردنية في الأردن بينما كان زوجها وأولادها في سوريا. وفي محاولة منهم للهروب من الحرب هناك، حاولوا دخول الأردن، وطن والدتهم. ومع ذلك، تم رفض دخولهم وتم تركهم ينتظرون على الحدود لعدة أسابيع خلال فصل الشتاء، قبل أن يسمح لهم بالدخول في نهاية الأمر. إن حقيقة وجود أم أردنية للأبناء وأنهم عاشوا هناك دائمًا لم يمنحهم الحق في الانضمام إليها في بلدها، حتى أثناء محاولة الهروب من حرب أهلية. واحتلت تلك القصة العناوين الرئيسة للصحف، لأن الأم، بدافع من اليأس، حاولت الانتحار علنًا من أحد

الجسور الرئيسية في عمّان. ومن الناحية الثقافية، فإن الانتحار من المحرمات الكبرى ومن ثم فإن محاولة ارتكابه علنًا يعكس يأس هذه المرأة. في نيسان/إبريل ٢٠١٣، حدثت واقعة مماثلة مع عمر العنزي، وهو أحد البدون عديمي الجنسية من أم كويتية، حيث لم يتمكن من دخول الكويت وظل عالقًا على الحدود مع المملكة العربية السعودية لعدة أيام لأن جواز سفره كان منتهي الصلاحية. وهي حالة شائعة يواجهها البدون عديمو الجنسية في الكويت.

الترحيل

عندما توجد صلات للأفراد عديمي الجنسية ببلد آخر، أو يتهمون بمثل هذه الصلات، فإنهم غالبًا ما يكونون عرضة لخطر الترحيل رغم أنهم عاشوا وأقاموا دائمًا في بلد الأم. وينشأ خطر الترحيل، بصورة أساسية، عندما ترفض الدولة منحهم الحق في الإقامة في بلد ترفض تحمل مسؤوليتهم.

التهديد بالترحيل يخيم على الأسر

نجحت عزة، وهي مواطنة مصرية لديها سبعة أطفال، في الحصول على الجنسية لأبنائها بفضل إصلاح القانون. وتحدثت عن المخاوف التي واجهتها قبل منح أولادها الجنسية:

"قبل الجنسية، كان خطر الترحيل هو الشيطان الذ يخزفنا في منزلنا. وقد استخدم لتهديد جميع الأبناء من النساء المصريات المتزوجات من غير المواطنين. وكان الخيار الوحيد الذي يمكننا التطلع إليه افتتاح مشروع تجاري لهم [أبنائها] بأموالنا، وإلا سيكون الخيار الآخر بالنسبة لهم هو الترحيل أو الاعتقال. وكانت كل هذه الخيارات صعبة بالفعل. وقد وصل بي الأمر للتفكير في أخذ أطفالي ومغادرة البلاد في محاولة لإيجاد حل في مكان آخر."

تزوجت فاطمة، وهي مواطنة أردنية، من رجل مصري عام ١٩٧٩، وأنجبت معه ثلاث فتيات وولدين. عاشت العائلة في الأردن، وعلى الرغم من تمتع أبنائها بالحق في الجنسية المصرية، كثيرا ما واجهت صعوبات عملية في الحصول على الوثائق اللازمة. تقدم زوجها بطلبات مرارًا وتكرارًا للتجنس كأردني ولكن طلباته تم رفضها، ولذلك لم يتمكن أحد من أبنائه من الحصول على الجنسية الأردنية. وبدأ ابنها الأكبر العمل كقاطع تذاكر رغم أنه لا يتمتع بالحق في العمل في الأردن، ويستطيع تحمل قيمة تصريح العمل المكلف المطلوب من الأجانب. ولذلك فهو يعمل بصورة غير قانونية وألقي القبض عليه في نهاية المطاف وتم ترحيله إلى مصر. وكما تشرح والدته:

"لم يكن هناك تعاطف أن أمه أردنية. وفي كل مرة يقترب من نقطة تفتيش كان سائق الحافلة يطلب منه الاختفاء. وكان يهرب باستمرار من الشرطة. وهذه هي الطريقة التي استمرت بها حياتنا.... أخذوه من الحافلة، واستمروا في متابعته حتى أخذوه في النهاية من الحافلة، وأخذوه إلى مخفر الأمن. وجاء إلى سائق الحافلة وقال لي 'أم محمد، لقد أخذت الحكومة محمدًا. أعطني جواز سفره المصري'. ولم يكن لديه جواز سفر مصري وإلا كان عليه أداء الخدمة العسكرية هناك، في بلد لم يذهب إليه قط. وأخذ السائق جواز سفر منتهي الصلاحية وطلب مني اللحاق به في المخفر. وتبعته إلى هناك وسألتهم، 'أين ابني؟' وأخبروني أن ابني تم نقله إلى مكان آخر. وأعطوني مقتنياته وطلبوا مني أن أترك لهم الوثائق. وعندما رأى الجواز قال: "ماذا ومصري' ثم قال لي إنهم أطلقوا النار عليه. وسألته لماذا فأجاب لأن ابني هرب منهم. ألا يكفي أنه تعرض للتعذيب من قبلهم؟ [في إشارة إلى حادث منفصل حيث ألقي القبض عليه]. قلت، "حسنًا، يمكننا الحديث عن ذلك في وقت لاحق. أين ابني؟'

تابع في الصفحة التالية

قال لي إن ابني الآن سيتم ترحيله. كانت جميع الوثائق معي وقلت، "لكنه ابني،' فأجاب: 'لا تستطيعين حماية ابنك. ابنك مثل أي أجنبي آخر في هذا البلد.' فقلت له هذا أمر مثير للسخرية. أنت تتحدث لي كأردنية. ولن أسمح لابني بأن يغادر حضني."

بذلت الكثير من الجهد، من خلال محام، وجربت طرقًا مختلفة لحل المشكلة:

"أولادي لا يعرفون أي شيء عن مصر. ليس لديهم أي شخص هناك.... يشبه الأمر كما لو ارتكب جريمة. وأحضروه لي مكبل اليدين وأطعمته الزبادي بمساعدة أخواته في حين كان رجل الشرطة في الطابق السفلي. وسألت الضابط، وقلت له سوف تأخذ ابني بعيدًا عني، على الأقل قم بفك الأصفاد. وقال لي إن المفتاح يظل في مخفر الشرطة. ولديه أوامر بعدم إطلاق يديه.... وكان يوم ترحيله يشبه جنازة تخرج من بيتي، شخص يترك عائلته ويعرف أنه لن يراهم مرة أخرى. وكانت حقًا جنازته بالنسبة لنا."

وبعد نحو سنة، عندما كانت تخطط أخيرًا لزيارته، تلقت أخبارًا بأن ابنها قد لقي حتفه في حادث سيارة. ومنذ ذلك الحين وهي تتلقى الرعاية الطبية نتيجة لإصابتها بالاكتئاب. وتنهي قصتها بالبكاء قائلة:

"الآن، غادر ابني الثاني، أحمد. وأحمد يبدأ تمامًا المرور بنفس المراحل كشقيقه الأكبر. أنا أردنية وأعيش وقلبي في يدي خوفًا من أن يحدث له نفس الشيء الذي حدث لشقيقه."

الممتلكات والميراث

"عندما لا يستطيعون حتى الحصول على جنسية في أي مكان، كيف تتوقع منهم امتلاك شيء؟ ينبغي أن أمتلك كل شيء. كل شيء باسمي، وباسم عمي. ولذلك بالنسبة لهم، فإن ممتلكاتهم القانونية، الأشياء التي يمتلكونها بالفعل، باسم شخص آخر". [٣٨]

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تمنح حقوق الملكية في الغالب إلا لمواطني البلاد وتوجد قيود على قدرة غير المواطنين على امتلاك أو وراثة الممتلكات. وبالنسبة لعديمي الجنسية، يعني هذا أنهم لن يمتلكوا هذه الحقوق في أي مكان. وكنتيجة مباشرة للقيود على حقوق الملكية، لن يستطيع الشخص عديم الجنسية أيضًا أن يرث أي شيء—منزل، سيارة، عمل تجاري—والتي تتركها له العائلة أو الأصدقاء. وتواجه المواطنة التي توجد لديها ممتلكات مسجلة باسمها معضلة في عدم التمكن من ترك هذا لأسرتها عندما تتوفى.

حقوق الملكية

تعني القيود على حقوق الملكية للأجانب، والتي تؤثر على الأشخاص عديمي الجنسية بغض النظر عن حالة جنسية والدتهم، أنهم لا يتمتعون بالحق في تسجيل عقار باسمهم، وغالبًا ما يعني أنهم لا يستطيعون تسجيل سيارة أو أي مركبة أخرى. وإلى جانب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوضع، يعني هذا أيضًا أن الأشخاص عديمي الجنسية يجب أن يثقوا في أحد أفراد العائلة أو أحد المعارف الذين يحملون الجنسية لتسجيل ممتلكاتهم باسمهم، مما يضع الشخص عديم الجنسية في موقف ضعيف للغاية. وغالبًا ما يصبحون عرضة لإساءة المعاملة ومهددين باستمرار من استيلاء هؤلاء المواطنين على ممتلكاتهم، مما يترك الشخص عديم الجنسية دون مساعدة قانونية. لا يؤثر عدم التمتع بحقوق الملكية وحده عليهم بصورة مباشرة من خلال عدم القدرة على التنمية المالية، ولكنه يهدد أيضًا استقرار الأسرة عن طريق خلق التوترات بين أفرادها.

يسجل الرجال عديمو الجنسية في الغالب ممتلكاتهم بأسماء أمهاتهم أو زوجاتهم. ومن الممكن أن تتسبب الممتلكات المسجلة باسم الزوجة في ضغوط على الزواج وتترك الرجل في

عدم الحق في التملك

أحمد، رجل فلسطيني عديم الجنسية، متزوج من مواطنة أردنية ولديهما ثلاث بنات لا جنسية لهما. وبعد سنوات عديدة معًا وقع الطلاق بينهما، ويقول إن هذا يعني أنه انتقل من كونه رجلاً يعيش حياة رغدة إلى حد ما إلى عدم امتلاك شيء:

"زوجتي كانت رائعة ومحترمة. ولكن عندما وقع الطلاق بيننا، أصبحت عدوة لي. لدي شقة وفيلا. اشتريت شقة، ولم أستطع تسجيلها باسمي، ولذا اضطررت إلى تسجيلها باسمها [زوجتي]...ثم اشتريت فيلا للاسترخاء، ومن هو أكثر شخص تثق به في العالم للتسجيل باسمه؟ لم أستطع التسجيل باسم ابنتي لأنها لا تملك رقم هوية وطنية. وكان هناك نزاع بيننا [زوجتي وبيني] وقالت [زوجتي] 'وداعا'؛ واضطررت لترك كل شيء. وأصبح كل شيء الآن ملك لها. واضطررت إلى المغادرة بالقميص والبنطلون اللذين كنت ارتديهما."

هبة، واحدة من خمسة أطفال عديمي الجنسية، من أم أردنية وأب عديم الجنسية. وهي تتحدث عن المشاكل اليومية التي تواجهها أسرتها، وأكبرها مشكلة حقوق الملكية:

"اشترى والدي سيارة ليذهب بها إلى العمل. ولكي يجعل ذلك رسميًا، حصل على شريك عمل، خاله، الذي اشتراها باسمه. بعد ذلك قام والدي بدفع الأقساط له. وبمجرد أن أنهى دفع الأقساط أصبحت السيارة الآن ملك أبي. ولكن بالطبع لا توجد أوراق تثبت هذا، وهي رسميًا باسم الشخص الآخر، حيث لا يسمح لنا بتملك أي شيء. ولذلك، أخذ هذا الشريك السيارة. فقط أخذها. القانون لا يحميه [الأب]."

موقف ضعيف. وقد يصبح الرجال عالقين في علاقة لا يتمتعون بتأثير فيها، لأن تركها، أو حتى التسبب في عداء مع الزوجة، سوف يعني أنه قد يفقد كل شيء عمل من أجله.

صعوبات الميراث

نظرًا لعدم القدرة على تسجيل أي شيء بأسمائهم، لا يستطيع الأشخاص عديمو الجنسية أن يرثوا من أمهاتهم أو أفراد الأسرة الأوسع. وتعيش الأمهات والأبناء والأزواج في خوف دائم عندما تتوفى الأم وأنهم لا يستطيعون أن يرثوها، وقد تذهب كل المتعلقات إما إلى عائلة الأم الموسعة أو الحكومة. وقد يتسبب هذا علاوة على ذلك في خلق التوتر داخل الأسر حيث يتوقع الأبناء أن يرثوا ثروة أمهم باعتبارها حقهم الشرعي، في حين تكتسب الأسرة الأوسع في الواقع الملكية القانونية وتكون غير مستعدة للتنازل عن هذا.

سيضيع منزل الأسرة عندما تموت الأم

أم خالد، مواطنة كويتية، تزوجت شخصًا من البدون عديم الجنسية عام ١٩٨٣ ولديها الآن أربعة أطفال بلا جنسية. وقد ورثت بيتها من والدها وتشعر بقلق إزاء العواقب المترتبة على من سيملك بيتها بعد وفاتها:

"سوف تأخذ الحكومة البيت؟ نعم، لأن الأبناء لا يستطيعون وراثته. سأعود من بين الأموات لأعطيه لهم. سوف أنهض. سوف يصبح أولادي بلا مأوى؟ لن أموت! سوف يأخذونه من أولادي؟ مستحيل! لا يمكنني السماح لهم بفعل ذلك. إنه حقهم. هذه مشكلة حقيقية بلا شك."

الآثار النفسية

"كل ما نطلبه هو الأمن والسلام.
نريد لأطفالنا، عندما يضعون
رؤوسهم على الوسادة ليلاً،
أن يستيقظوا في اليوم التالي
وهم مرتاحون عاطفيًا." [٣٩]

غالبًا ما يترك العيش في صراع يومي للوصول إلى أبسط الحقوق أجيالاً من الأسر تعاني الفقر والإحباط، ويكون تأثيرًا عاطفيًا كبيرًا على الأفراد والأسر. وكان للعواقب المحبطة لانعدام الجنسية على حياة الأسرة والحرمان من الحق في الحصول

على رابط قانوني لأية دولة تأثير نفسي واضح على الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

الشعور بالذنب

على الرغم من أن بعض النساء كن مصممات على أن أزواجهن كانوا الاختيار الصائب، إلا أن الغالبية الساحقة ممن تمت مقابلتهن من المواطنات قلن إنهن إذا كن يعرفن مسبقًا المشاكل التي ستواجههن، فإنهن سيخترن عدم الزواج من أجنبي أو شخص عديم الجنسية. وغالبًا ما يساور الأمهات شعور بالذنب لفترة طويلة أنهن سبب المعاناة في حياة أبنائهن من خلال اختيارهن للزوج.

في الكويت، اختلفت معاملة البدون عديمي الجنسية والمواطنين الكويتيين قليلاً جدًا قبل ثمانينيات القرن العشرين، حيث كانوا يتمتعون بالقدرة على الحصول على نفس المزايا والحقوق. ولم يأتِ منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلا وبدأ وضع مجتمع البدون في التدهور بسرعة وأصبحت الأمور أسوأ تدريجيًا. ولم تكن لدى المرأة الكويتية التي تزوجت من رجل من البدون قبل هذا التحول أي إشارة لعواقب هذا الفعل على أبنائها.

الندم على قرار الزواج

سناء، مواطنة أردنية، متزوجة من رجل مصري وتعيش معه ومع أبنائهم في الأردن. ولم يحصل أبناؤها الستة (أربعة أولاد وبنتان) على الجنسية المصرية لأن هوية والدهم انتهت صلاحيتها ولا يستطيع تجديدها لأنه لم يؤد خدمته العسكرية. ونتيجة لذلك، فهم حاليًا عديمو الجنسية.

"لو كنت أعرف أن هذه المشاكل ستحدث، لم أكن لأتزوج زوجي على الإطلاق. لماذا يتم لوم أطفالي على خطأ ارتكبته؟ لقد اخترت الزواج من شخص من غير جنسيتي. والآن لا يستطيع أبنائي الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية، ويعاني زوجي حقًا من هذه المشكلة، وهي تؤثر عليه عاطفيًا بالفعل. في بعض الأحيان أندم على ذلك، ولكني لم أعتقد أن هذه المشاكل ستقع عندما أردت الزواج."

التغيير في قانون الجنسية له آثار بالفعل على امرأة متزوجة وأبنائها

تتحدث أم خالد، وهي مواطنة كويتية، كيف أثر زواجها من زوجها، وهو بدون من أم كويتية، عليها:

"تزوجت عام ١٩٨٣، قبل الكارثة [الغزو العراقي]. لم يكن هناك تمييز في المعاملة حينها [بين البدون والكويتيين]. تزوجت زوجي، الذي كان من البدون، ولكني لا أعتقد أنني عرفت حتى أنه كان البدون في ذلك الحين. لم يتحدث أحد عن ذلك. كان كل شيء على ما يرام حتى ما بعد الكارثة. ثم بدأت كل المتاعب، وبدأت التفكير، ماذا فعلت؟ أبنائي يعانون، بيتي وعائلتي يعانون، زوجي يعاني. أنا أعاني. كل ذلك لأنني تزوجت من رجل من البدون. أشعر بالذنب حقًا. وأحيانا يقول لي ابني، لماذا تزوجت برجل من البدون وفعلت هذا بنا؟' وهذا يجعلني أشعر بالأسى فعلاً."

الاكتئاب

بينما تشعر الأم في كثير من الأحيان بالذنب والندم، يشعر الأبناء وأفراد الأسرة الواسعة في كثير من الأحيان بالاكتئاب بسبب وضعهم. وذكر بعض من تمت مقابلتهم صراحة شعورهم بالاكتئاب.

بالنسبة للرجال، فإن وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالاكتئاب، والتي يمكن النظر إليها غالبًا في المنطقة على أنها علامة ضعف وعجز، كان معناها أن الاكتئاب نادرًا ما يتم التحدث عنه. ومع ذلك، فقد ظهر ضمنيًا أثناء المناقشات معهم—كان العبء العاطفي الذي كانوا يشعرون به في كثير من الأحيان واضحًا للعيان في وجوههم ولغة جسدهم ووضعهم. وتحدثوا أيضًا بشكل مطول عن شعورهم باليأس الشديد لعدم قدرتهم على إعالة أسرهم.

الطلاق

"سمعت عن حدوثه كثيرًا، وهو ليس بالشيء غريب الذي تسمع عنه هنا. يلجأ الكثير من الأزواج إلى الطلاق لمحاولة حل المشكلة. وهو الشيء الوحيد الذي يشعرون أنهم يتحكمون في فعله". [٤٠]

إلى جانب الصعوبات البالغة في تأسيس وإعالة أسرة ذات نمو صحي، أدى انعدام الجنسية أيضًا إلى تفكك الأسر من خلال المساهمة في قرار الأزواج بالطلاق. ولا يحدث هذا فقط نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الشديدة على الأسرة، ولكن التشريعات التمييزية تشجع على حدوثه أيضًا. بعبارة أخرى، قد يكون أيضًا قرارًا واعيًا من الأزواج لتحسين وضعهم.

أم شادي، مواطنة أردنية لديها خمسة أبناء عديمو الجنسية. وهي تروي هنا للباحثين الصعوبات التي يواجهها أبناؤها للحصول حتى على أبسط الحقوق.

الاكتئاب واسع الانتشار

أم كويتية تتحدث عن ابنتها، التي اضطرت إلى الانتظار عامين في المنزل، دون فعل أي شيء، قبل تغيير أخير في القانون سمح لها بالالتحاق بالجامعة.

"أمضت عامين في الانتظار وهي تبكي. ولم تكن تفعل أي شيء كل يوم سوى البكاء. وأقسم بالله لم تكن تفعل شيئًا سوى البكاء. كانت ترغب في مواصلة دراستها، ولم يكن مسموحًا لها حتى بالعمل. وكنت أقول، ماذا يمكنني أن أفعل؟ إلى أين يمكنني اصطحابك؟"

توضح ابنتها الثانية، إسراء:

"هذا الوضع يقتل أحلامك. يقتل الآمال. وبالطبع، لن تشعرين بالراحة العاطفية."

تتحدث أم شادي أيضًا، وهي مواطنة أردنية، عن الاكتئاب الذي تشعر أنه يخرب حياة أبنائها:

"أقسم، أن أكبر مخاوفي أن يتعرض ابني لانهيار عصبي. أنا قلقة للغاية أن ينهار. اتصل به عندما يتأخر، اتصل به على هاتفه وأسأله أين هو. اتصل به فقط للتأكد ما إذا كان سيجيب أم لا.... إذا تم فصله من شركته الآن، فأنا أعلم أنه سيستسلم. وسوف ينتحر."

هل الطلاق هو السبيل الوحيد لتحسين حياة الأبناء؟

تتحدث عبير، وهي مواطنة كويتية أن لديها أربعة أبناء عديمي الجنسية وكانت متزوجة من شخص من البدون عديم الجنسية، كيف شعرت طوال سنوات بالحاجة للطلاق. وأعربت عن اعتقادها أنها كانت تضحية تستطيع وينبغي أن تفعلها لتحسين حياة أبنائها:

"توسلت إلى زوجي ليطلقني: كان ذلك هو السبيل الوحيد لحل مشكلة الأبناء. وقال لي، "عزيزتي، بعد كل هذه السنوات تريدين أن ننفصل، لا أستطيع فعل ذلك؟ وحتى ابني ظل يطلب مني الحصول على الطلاق."

حتى بعد الطلاق، ينتظر الأبناء لسنوات لكي يحصلوا على الجنسية

تطلقت أم مريم، وهي مواطنة كويتية، من زوجها عديم الجنسية في عام ٢٠٠١ (لأسباب لا علاقة لها بانعدام جنسيته) وقدمت في وقت لاحق طلبات لكي يحصل أبناؤها على الجنسية الكويتية. وهي تتحدث عن المشاكل التي واجهتها في تنفيذ هذا القانون:

"قدمت طلبات لكي يحصل أبنائي على الجنسية. وأنا منفصلة عن زوجي منذ عام ٢٠٠١. ولكن حتى الآن ما زالوا لم يحصلوا على الجنسية.... فقط لم نسمع أي شيء منهم، لم يعطوني أي أسباب. ماذا يمكنني أن أفعل مع أبنائي؟ نحن ننتظر منذ عام ٢٠٠١.

في الكويت، يسمح القانون للأبناء من الأمهات الكويتيات بالتقدم بطلبات للحصول على الجنسية إذا كان الأب الأجنبي قد طلق الأم طلاقًا بائنًا أو توفي.[٤١] ومن الناحية النظرية، يشير هذا إلى أنه بمجرد أن يصبح الأب غير مشارك في الأسرة فإن الأم قد تتمتع بالحق في تقديم طلب للحصول على الجنسية لأبنائها الذين أقاموا في وطنها. ومع ذلك، عند الممارسة فإن ما يفعله هذا المعيار في الواقع هو تشجيع الأزواج اليائسين من حل وضعهم على الطلاق من أجل حل مشكلة جنسية أبنائهم. ويشكل طلب الطلاق "البائن" عقبة تضاف إلى الوئام العائلي لأن هذا يعني أن الزوجين لا يستطيعان الزواج مرة أخرى أبدًا— يجب أن يكون الطلاق نهائيًا. وحتى عندما لا يحدث الطلاق، إلا أن فكرة أن الانفصال يمكن أن يوفر حلاً محتملاً لوضعهم القانوني يمكن أن تضع ضغوطًا على العلاقة. ووصل الأمر لحد قول بعض الآباء والأمهات الذين تمت مقابلاتهم أن هناك ضغوطًا عليهم من أبنائهم للطلاق.

إن الأكثر إزعاجًا، أنه بمجرد وقوع الطلاق، فإنه لا يوجد ضمان بأنه سيتم منح الجنسية للأبناء، لأنها ليست تلقائية. ولكنه يتيح فقط تقديم طلب، والذي يبت فيه بعد ذلك حسب السلطة التقديرية لوزير الداخلية.

توصيات

إلى البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تواصل التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، بما في ذلك الأردن والكويت

الحكومات

- التشاور مع هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية لضمان توافق تشريعاتها وفقًا لالتزاماتها الوطنية والدولية، وأن يتم تنفيذها في الواقع دون تمييز. وينبغي على هذه الحكومات:
- اتخاذ خطوات فورية لمعالجة الحالات التي يتسبب فيها التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية في خلق أو إدامة انعدام الجنسية من خلال تعديل قوانين الجنسية لمنح المرأة حقوقًا متساوية مع الرجال في نقل جنسيتها لأولادها من الزوج غير المواطن بأثر رجعي:
- إتاحة الوصول إلى الحقوق الأساسية للمتضررين من التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، وخاصة الوصول إلى التعليم والصحة والرعاية والعمل والهوية ووثائق السفر:
- سحب التحفظات على المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد:

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بشأن انعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١، إذا لم تكن طرفًا فيها بالفعل.

المجتمع المدني

- الدعوة إلى إصلاح الجنسية، ليس فقط باعتبارها مسألة تتعلق بحقوق المرأة، ولكن أيضا باعتبارها قضية تؤثر على حقوق الأطفال والحق في الحفاظ على وحدة الأسرة.
- تعزيز وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات العاملة على قضايا الجنسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- البحث عن طرق جديدة لإشراك الأسر المتضررة، ولا سيما النساء اللاتي يحملن الجنسية، في الدعوة لإصلاح قانون الجنسية.
- مواصلة إثارة هذه القضية في المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أمام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ولجنة حقوق الطفل (CRC)، ولجنة حقوق الإنسان (HRC)، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية (CESCR) وعملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR).
- الدعوة للسماح بمراجعة قضائية لقضايا الجنسية، بالنظر إلى أن عدم مراعاة الأصول القانونية في قضايا الجنسية يمثل واحدة من العقبات الرئيسية في حل المشكلة، وتوفير المساعدة القانونية في دعاوى الجنسية حيثما تكون المراجعة قضائية أو تصبح متاحة.
- مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان، مثل عدم القدرة على الوصول إلى المدارس العامة، من خلال القضاء.
- مواصلة رفع مستوى الوعي العام، بما في ذلك عن طريق التوسع في استخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية.
- إجراء ودعم المزيد من الدراسات، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، لفهم القضايا الأوسع ذات الصلة—على سبيل المثال الآثار النفسية والاجتماعية أو الاقتصادية لقوانين الجنسية التمييزية وانعدام الجنسية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- العمل مع الحكومات في المنطقة لتقديم المشورة القانونية والفنية والتدريب على إصلاح قوانين الجنسية الخاصة بها، بما في ذلك تقديم أمثلة إيجابية من الدول الأخرى في المنطقة وإبراز الآثار الإيجابية التي سيجلبها إصلاح الجنسية على مجتمعاتهم.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتوفير المعلومات والمشورة القانونية للأفراد المتضررين من التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية ومساعدتهم للوصول إلى حقوقهم من خلال المساعدة القانونية بما في ذلك، حيثما أمكن، السعي للمراجعات القضائية لقضاياهم.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء لدعم الأسر المتضررة من التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية للوصول إلى حقوقها في التعليم والعمل والرعاية الصحية ووثائق الهوية والسفر من خلال الدعوة والتدخلات مع السلطات الحكومية الوطنية والمحلية.
- تشجيع الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بشأن انعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦١، إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل.

اليونيسيف

- العمل على نحو استباقي مع الحكومات لضمان تمتع جميع الأطفال بالحق في الجنسية وعدم ترك أي أطفال دون جنسية من خلال الدعوة لإدماج وتنفيذ الضمانات القانونية ضد انعدام الجنسية عند الولادة.
- العمل مع السلطات الوطنية والمحلية لضمان حصول جميع الأطفال، بغض النظر عن حالة جنسيتهم، على الحقوق الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إجراء المزيد من البحوث وجمع وثائق إضافية حول التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، بما في ذلك تأثيرها على النساء وأسرهن.
- دعوة الحكومات لإزالة التمييز بين الجنسين من تشريعات الجنسية.

كل وكالات الأمم المتحدة التي تتمتع بالولايات ذات الصلة:

- العمل معا للتصدي للتمييز بين الجنسين في تشريعات الجنسية باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان من خلال الآليات الدولية والوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان.
- تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية لجذب الانتباه إلى هذه المسألة من جانب آليات حقوق الإنسان الدولية والوطنية والإقليمية، بما في ذلك اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ولجنة حقوق الطفل (CRC)، ولجنة حقوق الإنسان (HRC)، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية (CESCR)، وعملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR).

البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عدلت قوانين الجنسية لإدخال المساواة الأكبر بين الجنسين، بما في ذلك المغرب ومصر

الحكومات

- التشاور مع هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية لضمان تنفيذ القوانين التي تم إصلاحها على أرض الواقع دون تمييز واحترام التزاماتها الوطنية والدولية. وينبغي على هذه الحكومات:
- ضمان نشر المعلومات حول إصلاح القانون على نطاق أوسع، خصوصًا في المناطق الريفية؛
- اتخاذ تدابير لتوعية وتدريب الموظفين في جميع الجهات ذات الصلة بإصلاح القانون، بما في ذلك تنفيذه في الحالات الصعبة—مثل ما يتعلق بالأطفال المولودين خارج إطار الزوجية؛
- ضمان تطبيق المسؤولين المحليين للقانون بإنصاف ودون تمييز على أساس الجنسية أو المركز القانوني للأزواج الأجانب؛
- ضمان سهولة إجراءات التقدم للحصول على الجنسية بأثر رجعي وبساطتها وفعاليتها؛
- سحب التحفظات على المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد؛
- إجراء مراجعة أوسع لقانون الجنسية بهدف إزالة أي عناصر متبقية للتمييز بين الجنسين (على وجه الخصوص، حق المرأة في منح جنسيتها لزوجها غير المواطن)، وإدماج ضمانات ضد انعدام الجنسية؛
- أن تكون قدوة إيجابية في المنطقة من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن انعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١ والانضمام إليها؛
- تشجيع الدول المجاورة لإصلاح قوانين الجنسية لديها من خلال توفير المعلومات والنصائح والأمثلة الإيجابية لآثار إصلاح الجنسية للبلدان الأخرى في المنطقة التي لم تعدل قوانينها.

المجتمع المدني

- تنفيذ حملات للإعلام والنشر والتوعية والدعاية بشأن القوانين الجديدة.
- مراقبة تنفيذ القوانين الجديدة من قبل السلطات الإدارية والمحاكم، بما في ذلك إبلاغ الجهات الحكومية المعنية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بأي مشاكل.
- تقديم المعلومات والمساعدة القانونية ذات الصلة للأفراد الذين يحاولون التنقل عبر إجراءات الجنسية.

- نشر التجارب من حملات الدعوة الناجحة لإصلاح القانون لأطراف المجتمع المدني في البلدان الأخرى التي لم تصلح قوانينها حتى الآن، بما في ذلك المشاركة في دعم المبادرات البحثية ذات الصلة.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- تنفيذ حملات للإعلام والتوعية والدعاية حول القوانين الجديدة باستخدام أساليب نشر مبتكرة، بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية.
- توفير التدريب والمساعدة الفنية للمسؤولين الوطنيين والمحليين بشأن محتوى القوانين المعدلة وتنفيذها.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية لتوفير الخبرة الفنية لضمان المراقبة السلسة لتنفيذ القوانين الجديدة.
- تقديم المشورة القانونية والمساعدة والمعلومات للأفراد الذين يواجهون مشاكل في الحصول على حقوقهم بموجب التشريع الجديد.
- تشجيع الحكومات التي سنت إصلاحات تشريعية لتبادل المعلومات والخبرات مع البلدان التي لم تعدل قوانينها حتى الآن.
- تشجيع الحكومات التي سنت إصلاحات للاضطلاع بدور قيادي في المنطقة من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية لانعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١.

اليونيسيف

- تعزيز جهود تسجيل المواليد، لضمان حصول الفئات الضعيفة (مثل الأطفال المولودين خارج إطار الزواج) على الوثائق وقدرتهم على إثبات حقهم في الحصول على جنسية الأم.

زكية، مواطنة مغربية استفاد أبناؤها الثلاثة من الإصلاح في قانون الجنسية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تنفيذ حملات للإعلام والتوعية والدعاية حول القوانين الجديدة باستخدام أساليب نشر مبتكرة، بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية.
- مراقبة تنفيذ القوانين الجديدة من قبل السلطات الإدارية والمحاكم، بما في ذلك إبلاغ الجهات الحكومية المعنية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بأي مشاكل.
- دعم مشاريع المساعدة القانونية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد الذين يواجهون مشاكل في الحصول على حقوقهم بموجب التشريع الجديد.
- تشجيع الحكومات التي سنت إصلاحات تشريعية لتبادل المعلومات والخبرات مع الحكومات في المنطقة التي لم تعدل قوانينها حتى الآن.

كجزء من هذا المشروع، تم إنتاج مقاطع فيديو قصيرة لبعض الأسر وقصصهم.

"بلد أمي، بلدي"

- http://womensrefugeecommission.org/our-mothers-country-our-country-video
- http://womensrefugeecommission.org/our-mothers-country-our-country-arabic

"لا جنسية، لا مستقبل"

- http://womensrefugeecommission.org/no-nationality-no-future-video
- http://womensrefugeecommission.org/no-nationality-no-future-arabic

ملاحظات

١ المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *المذكرة الأساسية المنقحة بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي والجنسية وانعدام الجنسية*، ٨ مـــارس/آذار ٢٠١٣، متاحة على: http://www.refworld.org/docid/4f59bdd92.html [تم الوصول إليها في ٢ مايو/أيار ٢٠١٣].

٢ خلال العقد الماضي، شهدت المنطقة أيضًا بعض الإنجازات الهامة، حيث تم سن تعديلات تشريعية لإزالة التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية منذ عام ٢٠٠٤. هذه الدول هي: مصر (٢٠٠٤)، والجزائر (٢٠٠٥) والعراق (٢٠٠٦)، والمغرب (٢٠٠٧) وتونس (٢٠١٠) واليمن (٢٠١٠). يرجى الملاحظة أن الإصلاح التشريعي الذي أقر في اليمن لم ينشر، وقت كتابة هذا التقرير، في الجريدة الرسمية؛ وبالتالي من غير الواضح ما إذا كانت التعديلات قد دخلت حيز النفاذ أو من المحتمل أن تكون هناك صعوبات فيما يتعلق بالممارسة على الأرض.

٣ المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وCRTD *الحوار إقليمي بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي والجنسية وانعدام الجنسية: نظرة عامة والنتائج الرئيسية*، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، متاح على: http://www.unhcr.org/refworld/docid/4f267ec72.html.

٤ المساواة الآن، *حملة للقضاء على التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية والمواطنة*، ٢٠١٣، متاح على: http://www.equalitynow.org/sites/default/files/NationalityReport.pdf.

٥ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *تقرير حول التمييز ضد المرأة في المسائل ذات الصلة بالجنسية، بما في ذلك الأثر على الأطفال*، A/HRC/23/2 2013 متاح على: http://www.refworld.org/docid/4ee9ec902.html.

٦ مقابلة مع امرأة كويتية متزوجة من رجل بلا جنسية، لم تتمكن من منح جنسيتها لأبنائها عديمي الجنسية، وكانت في حيرة من سبب وجود هذا التمييز.

٧ تنص هذه المادة على ٢. تمنح الدول الأطراف المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

٨ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سحبت المغرب وتونس فقط تحفظاتهما على المادة ٩ من هذه الاتفاقية.

٩ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *المذكرة الأساسية بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي والجنسية وانعدام الجنسية*، مارس/آذار ٢٠١٣، متاحة على: http://www.unhcr.org/refworld/pdfid/4f59bdd92.pdf. البلدان التي توجد لديها مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين في قانون الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي: البحرين والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة. أيضًا للاطلاع على البلدان التي لا تزال تمارس التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، انظر المساواة الآن، *حملة للقضاء على التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية والمواطنة*، ٢٠١٣، متاح على: http://www.equalitynow.org/sites/default/files/NationalityReport.pdf.

١٠ للاطلاع على دراسة مقارنة لمدى التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية على الصعيد العالمي، انظر المساواة الآن، *حملة للقضاء على التمييز على أساس الجنس في قوانين الجنسية والمواطنة*، ٢٠١٣، متاح على: http://www.equalitynow.org/sites/default/files/NationalityReport.pdf.

١١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *المذكرة الأساسية بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي والجنسية وانعدام الجنسية*، مارس/آذار ٢٠١٣، متاحة على: http://www.unhcr.org/refworld/pdfid/4f59bdd92.pdf.

١٢ ذكر المحامون الأردنيون أن هذا الحكم لا يتم تنفيذه بنجاح.

١٣ إحصائيات وزارة الإحصاء الداخلي، ٢٠٠٩، جاء في التقرير السنوي الخامس لعام ٢٠٠٩، المركز الوطني لحقوق الإنسان، ص ٣٣، الفقرة ٤٣.

١٤ انظر لمزيد من المناقشات للإحصاءات المتعلقة بالزواج مختلط الجنسية في الأردن، منظمة المرأة العربية، *دراسة ميدانية: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية على أسر السيدات الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين وأفراد أسرهم*، يونيو/حزيران ٢٠١٠، متاح على: http://www.el-kara-ma.org/wp-content/uploads/2013/04/Citizenship_Report-AR.pdf.

١٥ حدثت تطورات محدودة منذ ذلك الحين، مثل المناقشة في يوليو/تموز ٢٠١٠ عندما قدمت وزارة الداخلية تعديلاً إلى المجلس الوطني من شأنه أن يسمح للكويتيات المتزوجات من رجال غير كويتيين بكفالة أزواجهن وأبنائهن للحصول على الجنسية الكويتية بعد الزواج لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات. ومع ذلك، لم يتخذ أي إجراء بشأن مشروع القانون هذا.

١٦ تم استثناء هؤلاء الأفراد من تحديد الهوية الأصلية للمواطنين ورغم روابطهم بأجدادهم أو الإقامة لفترة طويلة في البلاد، فقد تم رفض منحهم الجنسية الكويتية. وبعد عدم تمكنهم من التسجيل كمواطنين أصبحوا يوصفون كمقيمين غير قانونيين حيث سعت الدولة إلى تخليص نفسها من كل مسؤولية لتزويدهم بالحقوق الاجتماعية أو السياسية أو المدنية. واتهمت السلطات الكويتية مجتمع البدون بأنهم أجانب ويخبئون جنسياتهم الأصلية، ولكنها لم تبذل أي محاولة لإثبات هذا الادعاء.

١٧ للحصول على المزيد من المعلومات حول البدون في الكويت، انظر هيومان رايتس ووتش، *أسرى الماضي. بدون الكويت وعبء انعدام الجنسية*، يونيو/حزيران ٢٠١١، ويمكن الوصول إليه على http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/kuwait0611WebInside.pdf والمجتمع المفتوح والرابطة الدولية للاجئين *دون مواطنة: انعدام الجنسية والتمييز والقمع في الكويت* ٢٠١١، ويمكن الوصول إليه على http://www.refugeesinternational.org/sites/default/files/120511_Kuwait_With_Citizenship_0.pdf/.

١٨ تقول المنظمات غير الحكومية التي تناضل من أجل إقرار هذا التعديل إن ربع مليون أسرة، تشمل تقريبًا مليون طفل، كانوا من أمهات مصريات. مقابلة مع مؤسس "نحو إزالة قانون الجنسية،" حملة نفذت في يوليو/تموز ٢٠٠٢.

١٩ منظمة التضامن النسائي للتعلم، *برنامج المساواة بين الجنسين والمواطنة: التطورات الرئيسية في ٢٠٠٦* (٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦) http://www.learningpartnership.org/lib/gender-citizenship-programme-major-developments-2006.

٢٠ فيما يتعلق ببروتوكول الدار البيضاء لعام ١٩٦٥. انظر جيانلوكا ب. بارولين، *سياسة جديدة بشأن الجنسية المصرية لأبناء الآباء الفلسطينيين*، مرصد الاتحاد الأوروبي للديمقراطية حول المواطنة، http://eudo-citizenship.eu/citizenship-news/530-new-policy-on-egyptian-citizenship-for-children-of-palestinian-fathers.

٢١ منظمة التضامن النسائي للتعلم، *في مرحلة ما بعد الثورة، مصر تقر حق المرأة المتزوجة من فلسطيني منح جنسيتها لأبنائها* (١٣ مايو/أيار ٢٠١١). http://www.learningpartnership.org/lib/post-revolution-egypt-establishes-right-women-married-palestinians-pass-nationality-children-1.

٢٢ المرسوم رقم ١٢٣١، الصادر في ٢ مايو/أيار ٢٠١١.

٢٣ أصبح هذا أكثر صعوبة لأن مقر هذا المكتب في ميدان التحرير بالقاهرة، ولذا خلال الثورة وتلاها من فوضى كان من الصعب على وجه الخصوص الوصول إليه.

٢٤ للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ هذا القانون انظر ماكاي، سي، *استراتيجيات التغيير: استكشاف أثر حملة إصلاح قانون الجنسية لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين في مصر*، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، متاح على: http://dar.aucegypt.edu/bitstream/handle/10526/3087/C.MacKay%20Thesis%20Final%20Draft.pdf?sequence=3.

٢٥ مقابلة مع هدى، وهي امرأة بلا جنسية من أم أردنية. لحماية هويات الأفراد، تم تغيير بعض الأسماء المستخدمة في هذا التقرير.

٢٦ الغانم، ك. "التسلسل الهرمي للسلطة على أساس القرابة والعمر والجنس في الأسرة الموسعة في دول الخليج العربي" *المجلة الدولية لقانون الأسرة*، المجلد ٣، ٢٠١٣/.

٢٧ المادة ٩ من قانون الجنسية الجزائرية

٢٨ يمكن العثور على بعض الأمثلة على سبيل المثال في: لجنة حقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: الأردن، A/49/40 المجلد ١، جنيف: ١٩٩٤، الفقرة ٢٣٢؛ تركيا، A/52/38/Rev.1 الجزء ١ نيويورك ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قرار بشأن حقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية، ١٩٩٨-١٩٤٨، ١٧ أبريل/نيسان ١٩٩٨.

٢٩ ج. بارولين، *المواطنة في العالم العربي. القرابة والدين والدولة القومية*، مطبعة جامعة أمستردام، ٢٠٠٩.

٣٠ المثال الحديث على ذلك مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *تقرير حول التمييز ضد المرأة في المسائل ذات الصلة بالجنسية، بما في ذلك الأثر على الأطفال*، A/HRC/23/2 2013. متاح على: http://www.refworld.org/docid/4ee9ec902.html.

٣١ خير مثال على هذا هو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥: بيبرس، إ. *المساواة بين الجنسين والمواطنة في العالم العربي. نكون أو لا نكون: الوجود القانوني للمرأة العربية ومواطنتها المعرضة للخطر*، ٢٠٠٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على http://www.adew.org/ar/doc-umentations/ResearchesPDF/7.pdf، الذي يبحث تفاصيل هذه المسألة.

٣٢ نيكولاس س. هوبكنز (محرر)، "الأسرة العربية الجديدة". *أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية*. المجلد ٢٤، رقم ١/٢٠٠١.

٣٣ نور، امرأة شابة بلا جنسية في الكويت، تتحدث عن الصعوبات التي واجهتها في الزواج لأنها لا تملك وثائق.

٣٤ عقب احتجاجات البدون في عام ٢٠١١ للمطالبة بالحقوق والحصول إلى الجنسية، أنشأت الحكومة الجهاز المركزي للمقيمين غير القانونيين، الذي نظر على وجه التحديد في مشكلتهم، ونشر مرسومًا يسمح لنسبة من المجتمع بالحصول على بعض الحقوق.

٣٥ كدولة ريعية، تقدم دولة الكويت عند الزواج هدية مالية للزوجين الجديدين لتسهيل إنشاء الأسرة.

٣٦ سعيدة، مواطنة مغربية، تتحدث عن مزايا التمتع بالحق في نقل جنسيتها إلى أبنائها.

٣٧ يمتلك بعض البدون جواز سفر بموجب "المادة ١٧" وهو ما يسمح لهم بالوصول المقيد للسفر إلى الخارج

٣٨ مواطنة كويتية لا يستطيع أبناؤها عديمو الجنسية امتلاك أي شيء.

٣٩ مواطنة كويتية، أم أحمد، في مجموعة تركيز في الصليبية، واحدة من المناطق في الكويت يقيم فيها غالبية البدون. وهي تتحدث عن الضغط النفسي على أبنائها نتيجة انعدام الجنسية.

٤٠ مواطنة كويتية زوجها وأبناؤها عديمو الجنسية.

٤١ المادة ٥،٢ من قانون الجنسية الكويتية.

WOMEN'S
REFUGEE
COMMISSION

East 42nd Street 122
New York, NY 10168–1289
212.551.3115
info@wrcommission.org

womensrefugeecommission.org